

آليات الإتجار بالبشر في المملكة العربيّة السعوديّة

تقرير

نُشر في الأصل باللغة الإنجليزية في ٢٥ آب / أغسطس ٢٠٢٣
نُشر باللغة العربية في ٢ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٢٣

تأليف:

بثاني الحيدري
كبيرة الباحثين بقضية الإتجار بالبشر
(Senior Fellow)

مؤسسة حقوق الإنسان (HRF)
مركز من أجل القانون والديمقراطية
Center for Law and Democracy
350 Fifth Avenue, #4202
New York, NY 10118
hrf.org

قائمة المحتويات

ملخص تنفيذي

١

المقدمة

٢

- أ. دور الاستبداد في الاتجار بالبشر
- ب. الاتجار بالبشر في السياق السعودي

النظم السياسيّة والقانونيّة السعوديّة

٧

- أ. قانون العمل السعودي والاتجار بالبشر
- ب. نظام الكفالة والاتجار بالبشر
أولاً: الخلفيّة
ثانياً: نظام الكفالة والاتجار بالبشر
ثالثاً: ردود الفعل الدوليّة تجاه نظام الكفالة
- ج. نظام الوصاية الذكورية
أولاً: الخلفيّة
ثانياً: نظام ولاية الرجل والاتجار بالبشر
ثالثاً: ردود الفعل الدوليّة تجاه الوصاية الذكوريّة

ضحايا الإتجار بالبشر في المملكة العربيّة السعوديّة

١٧

- أ. منهم ضحايا الإتجار بالبشر في السعوديّة؟
أولاً: الفئة الأولى : إستثناءات المادة ٧
ثانياً: الفئة الثانية: الموظفون المحمّيون بموجب بقانون العمل
ثالثاً: الفئة الثالثة: العمّال غير المسجّلين
رابعاً: الفئة الرابعة: أفراد الأسرة
- ب. قصص الضحايا

دور الدولة السعوديّة وحدود القانون

٢٤

- أ. الديناميّات السياسيّة التي تساهم في تجارة البشر
- ب. ردود الحكومات على الآليّات القانونيّة الدوليّة بشأن الاتجار بالبشر

الاستنتاجات والتوصيات

٣٠

- أ. الاستنتاجات
- ب. التوصيات
أولاً: توصيات في السياسة المحليّة
ثانياً: توصيات لصانعي السياسات الدوليّين
ثالثاً: توصيات للشركات العالميّة والمشاهير والشخصيّات العامّة
رابعاً: توصيات للجمهور الأوسع

الملخص التنفيذي

لدى المملكة العربية السعودية سجل حافل في جميع مجالات إنتهاك حقوق الإنسان. نظراً لكونها ملكية مطلقة، وضعت المملكة قوانين وأرست ممارسات هدفها الإبقاء على سيطرة الأسرة الحاكمة على السلطة. فبالإضافة إلى التأثير الهائل لهذه السياسات على الحريات المدنية والحريّة السياسيّة، فقد مكّنت إنتشار الاتجار بالبشر في المملكة، ونذكر منها بالأخص قانون العمل السعودي ونظام الكفالة (أو نظام الكفالة الأجنبية) ونظام الوصاية الذكورية التي تبقى كلّها من العوامل الرئيسيّة المُسهّلة للقضايا المربّعة المتعلّقة بالاتجار بالبشر في المملكة. من خلال دراسة وتحليل مؤسّسة حقوق الإنسان (HRF) للتعدّيات القانونيّة ولشهادات الضحايا وكذلك التدقيق الدولي، يظهر جلياً أن الجهود الأخيرة التي بذلتها النظام السعودي لإصلاح هذه الأنظمة القمعيّة هي مجرد خطوات تجميليّة لا تُجدي نفعاً في حماية الضحايا الأكثر حاجة إلى الحماية. ويرجع هذا جزئياً إلى أن هذه الأنظمة والممارسات تُستخدم أيضاً كوسيلة للحفاظ على الهيمنة السياسيّة.

في التقرير التالي، مؤسّسة حقوق الإنسان (HRF): (١) تدرس المعايير الدوليّة التي تحدّد الاتجار بالبشر، (٢) تقدّم لمحة عامّة عن قانون العمل في المملكة العربيّة السعوديّة ونظام الكفالة ونظام ولاية الرجل، (٣) تدرس وتحلّل الطرق التي تساهم بها هذه القوانين والأنظمة في الانتهاكات وفي الاتجار بالبشر، (٤) تُعرّف على ضحايا الاتجار بالبشر وتلقي الضوء على سرديّاتهم الخاصّة. (٥) تحدّد مكامن التقصير في تنفيذ الحكومة السعوديّة للإصلاحات المفيدة. و (٥) تقدّم استنتاجاتها بشأن النتائج والتوصيات المتعلّقة بالسياسات الواجب إتباعها.

بعد دراستها الأطر القانونيّة الدوليّة والسعوديّة، خلّصت مؤسّسة حقوق الإنسان إلى أن النظام السعودي فشل في تنفيذ الإلتزامات التي تعهد بها حين وقع على اتفاقية الرق في العام ١٩٢٦ والاتفاقية التكميلية لإبطال الرق في العام ١٩٥٦ وذلك من خلال عدم تنظيم وتأمين الحماية الأساسيّة لعشرات الملايين من العمّال الأجانب المهاجرين الذين دخلوا البلاد.

فقد وجدت مؤسّسة حقوق الإنسان أن أبرز ضحايا الاتجار بالبشر هم مهاجرون وافدون من دول نامية ويعملون في مجال الخدمات أو الأشغال اليدوية. إن رفض المملكة المتواصل لتأمين الحماية القانونيّة للعمّال الأجانب وهم الفئة الأضعف من السكان يزيد من استغلال أصحاب العمل لهم، مما يؤدي إلى إضعافهم أكثر من الناحيتين الاجتماعيّة والإقتصاديّة ويجعلهم أكثر عرضة للاتجار بالبشر.

اكتشفت مؤسّسة حقوق الإنسان أيضاً ومن خلال تواصلها مع ضحايا الاتجار بالبشر، حقيقة مؤلمة، وهي أنّ النساء الأجنبيّات المقيّمات في المملكة العربيّة السعوديّة أو المتزوّجات من رجال سعوديّن غالباً ما يقعن ضحايا إعتداءات جنسيّة وعنف فظيع بالإضافة إلى أشكال أخرى من المعاملة القاسية وغير الإنسانيّة ومن التصرفات المهينة.

فغالباً ما تُحرم تلك النساء من الموارد الأساسيّة مثل الغذاء والرعاية الطبيّة ويُجبرن على العمل تحت ظروف استغلالية دون أجر عادل أو حتّى دون أجر على الإطلاق. بالإضافة إلى ذلك، فإن أولاد الأجنبيّات المتزوّجات من مواطنين سعوديّن يتعرّضون لظلم قوانين الحضانة المجحفة والتي تجنح نحو مصلحة الآباء السعوديّن أو تُستخدم للضغط على الأمّهات من أجل البقاء في المملكة

السعودية أو العودة إليها. تُظهر هذه الشهادات الشخصية بوضوح كيف يُعزّز النظام السعودي بطريقة غير منطقيّة سلطة مواطنيه من الذكور من خلال قانون العمل ونظام الكفالة وأنظمة الوصاية الذكوريّة.

إنّ التفاعل بين قانون العمل السعوديّ ونظام الكفالة ونظام ولاية الرجل، يكشف وجود شبكة مترابطة وعميقة الجذور أرسّت ممارسات قمعيّة سهّلت عمليّات الاتجار بالبشر. فقانون العمل الفاشل في حماية حقوق العمّال الأجانب بما يكفي، بالإضافة إلى نظام الكفالة الذي يربط إقامة الفرد وعمله بالكفيل، يخلق ديناميكية سلطويّة تمكّن من الاستغلال وسوء المعاملة. بالإضافة إلى ذلك، فإن نظام ولاية الرجل، الذي يمنح سلطة غير محدودة للأقارب الذكور على حياة المرأة، يفاقم من ضعف النساء الأجنبيّات، مما يجعلهنّ أهدافًا سهلة للمتاجرين بالبشر.

وفي الخلاصة، يدعو هذا التقرير إلى الإلغاء الكامل لهذه الممارسات وإلى تنظيم وتعزيز تدابير الحماية للعمّال كي تزول هذه الحلقة الضعيفة وتُصان حقوق الملايين في المملكة.

١. المقدّمة

إنّ مؤسّسة حقوق الإنسان (HRF) تجد أنّ النظام الاستبدادي هو من أهمّ المشاكل البنيويّة التي تؤسّس لممارسة الاتجار بالبشر. فعلى الرغم من وجود هذه الممارسة في جميع أنحاء العالم، قد أشارت أبحاث مؤسّسة حقوق الإنسان إلى أن الاتجار بالبشر يكون أكثر انتشارًا في البلدان ذات الأنظمة الاستبدادية منه في تلك ذات الأنظمة الديمقراطية^١. إذ أنّ الديمقراطيات تتمتع بمنافسة سياسيّة وشفافيّة أكبر مقارنةً بالأنظمة الاستبدادية. فالديمقراطيات عامّة تصنّف الاتجار بالبشر كقضيّة عالميّة ضاغطة وذلك نتيجة وجود مجتمع مدني قوي وصحافة حرة، وهي تسعى أيضًا بالإجمال إلى الامتثال للمعايير الدوليّة، لذا فهي تقمع بشكل أفضل حالات الاتجار بالبشر وتقاضي مرتكبيها. بينما غالباً ما تقصّر الأنظمة الاستبدادية في فرض الآليات وتعزيز المؤسّسات القانونية التي يمكنها منع الاتجار وحماية الضحايا ومقاضاة الجناة^٢. في المملكة العربيّة السعوديّة، لا يفشل النظام في وضع و تنفيذ تدابير الحماية من مخاطر الاتجار فحسب، بل يمتلك أطرًا سياسيّة وقانونيّة تمكّنه من ممارسته.

دور الاستبداد في ممارسة الاتجار بالبشر

على الرغم من أن الاتجار بالبشر يمكن أن يظهر بأشكال عديدة، فإنه يندرج إجمالاً تحت فئتين عريضتين: الاستغلال الجنسي والعمل القسري. يعرّف بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، الاتجار بالبشر على أنه " تجنيد الأشخاص أو نقلهم أو تنقلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاحتجاز أو الاحتيال أو الخداع أو استعمال السلطة أو استغلال حالة استضعاف"^٣.

١ أنا كريستن، «الاستبدادية والاتجار بالأشخاص: ملخص السياسة السنوي»، مؤسّسة حقوق الإنسان، في ٣ كانون الثاني ٢٠٢٣، https://hrf.org/wp-content/uploads/01/2023/final-AUTHORITARIANISM-AND-TRAFFICKING-IN-PERSONS_REPORT_singlepages.pdf

٢ نفس المرجع، ١٦-١٧.

٣ الجمعية العمومية للأمم المتحدة، بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، المادة 3a، ٥ نوفمبر ٢٠٠٠، <https://www.refworld.org/docid/html.4720706c0/>

يعرّف البروتوكول أيضًا الاتجار بالبشر على أنه "بغاء الآخرين أو غيره من أشكال الاستغلال الجنسي أو العمل القسري أو تقديم الخدمات أو العبودية أو الممارسات المشابهة للعبودية"^٤؛ الغرض من هذه الإجراءات هو "الحصول على موافقة الشخص الذي يتحكّم بشخص آخر بغرض إستغلاله"^٥؛ يُعرّف قانون حماية ضحايا الاتجار في الولايات المتحدة الاسترقاق غير الطوعي بأنه "حالة من العبودية التي يتمّ إحداثها عن طريق أي مخطّط أو نمط يهدف إلى جعل الشخص يعتقد أنه إذا لم يوافق على مثل هذه الحالة أو يستمرّ فيها، فسوف يترتّب عليه أو على غيره ضرر جسيم أو كبح جسدي، أو الإساءة أو التهديد باللجوء المسيء إلى الإجراءات القانونية"^٦.

إنّ الأنظمة الاستبدادية تميل إلى تجاهل القانون الدوليّ لحقوق الإنسان، وتستهدف نشاط المجتمع المدني والمجموعات المناصرة العاملة في مجال الاتجار بالبشر بل تمارس الفساد كوسيلة للحفاظ على سلطة الدولة^٧. تلك الأنظمة ترتكب اعتقالات تعسفيّة واحتجازات وإدانات وتطبّق أحكاماً قاسية ضدّ كل من يتحدّى قبضتها على السلطة^٨. في غياب المساءلة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان الدوليّة وسيادة القانون، يفترق ضحايا الاتجار بالبشر إلى وسيلة لمحاسبة المعتدين عليهم، ولا يسعهم طبعاً الاعتماد على تدخل الدولة لحماية حقوقهم. ممّا يعطي المتجرين إمكانية ارتكاب جرائمهم والإفلات من العقاب. في ظلّ هذه الظروف، قد يجد العمّال أنفسهم ضحايا لقوانين قمعيّة وشديدة الغموض. فبدلاً من محاسبة المتجرين على انتهاكاتهم، ينتهي الأمر بواسطة هذه القوانين إلى معاقبة المهاجرين المستضعفين. بالإضافة إلى ذلك، يتمّ رشوة الشرطة والسياسيين بشكل روتيني كي يتجاهلوا الاتجار عمداً، مما يشير إلى أن مؤسسات الدولة، ولا سيّما السلطة القضائية والقانونيّة، في ظلّ الأنظمة الاستبدادية تلتفت على الأرجح إلى عدد أقل من قضايا الاتجار بالبشر كونها تتعارض مع مصالح النظام^٩.

أمّا في الدول الديمقراطية، وعلى عكس ما تقدّم، تتمكّن مجموعات المجتمع المدني من العمل بحريّة وتقدّم الخدمات للضحايا ولممثلي مجموعات الضغط في سبيل تحسين سياسات مكافحة الاتجار بالبشر. كما أن الانتخابات الحرة والنزيهة توفّر التمثيل العادل والمتوازن للسكان، وتضمن أن يأخذ صانعو السياسات في الاعتبار احتياجات المجتمع الأكثر ضعفاً ممّا يقلل من احتمالية فساد الدولة وإهمالها. نتيجة لذلك، يتمّ تمكين الضحايا ويزيد احتمال حصولهم على المساعدة من المؤسسات الحكوميّة والسعي لتحقيق العدالة من خلال نظام الدولة القضائي^{١٠}.

بشكل عام، تشير العلاقة المباشرة بين الاستبداد وتزايد حالات الاتجار إلى أن تعزيز الحقوق المدنيّة والسياسيّة سيزيد من حماية الضحايا وسيحاسب المنتهكين ويعالج بفعاليّة الأسباب الجذريّة للاتجار.

٤ نفس المرجع.

٥ نفس المرجع، المادة ٣ س.

٦ «حالات خطرة من الاتجار بالبشر». وزارة الخارجية الأميركية، آخر تحديث تمّ في ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٩. <https://htn.state.gov/g/tip/c16507.2009-2001/>.

٧ براتشيويديوانز وملاك جمال، «الاستبدادية والمتاجرة بالأشخاص»، مؤنسة حقوق الإنسان في ٢٧ يوليو ٢٠١٨، [HRF-/07/2020/https://hrf.org/wp-content/uploads/2020/07/HRF-2-policy-memo.pdf](https://hrf.org/wp-content/uploads/2020/07/HRF-2-policy-memo.pdf).

٨ نفس المرجع.

٩ نفس المرجع.

١٠ هانغ - ان- سونغ، «الديمقراطية وفعالية الشرطة: شكل وتوجّه العلاقة» الشرطة. مجلة دولية عن سياسات الشرطة، رقم ٢ (٢٠٠٦)، ٦٧-٣٤٧. <https://doi.org/10.1108/13639510610667709>.

١١ براتشيويديوانز وملاك جمال، «الاستبدادية والمتاجرة بالأشخاص»، ٣-٢.

الاتجار بالبشر في السياق السعودي

تمّ تصنيف المملكة العربيّة السعوديّة كواحدة من أكثر الدول قمعيّة في العالم، حيث احتلت المرتبة ٨ من أصل ١٠٠ في سلّم درجات الحرية في العالم لدى فريدوم هاوس لعام ٢٠٢٣^{١٢}

فضلاً عن تصنيف تقرير وزارة الخارجية الأمريكيّة عن الاتجار بالبشر (TIP) لعام ٢٠٢٣ المملكة العربيّة السعوديّة ضمن الفئة ٢، مما يشير إلى أن البلاد لم تصل إلى أدنى المعايير في مجال القضاء على الاتجار بالبشر.^{١٣}

إنّ المملكة العربيّة السعوديّة هي ملكيّة مطلقة، ووفقاً للنظام الأساسي للحكم فيها، فإن الملك يشغل منصب رئيس الوزراء ولديه السلطة النهائيّة على جميع أحكام الشريعة بالإضافة إلى سياسات الدولة والسياسة العسكريّة^{١٤}. وبفضل سلطاته هذه، يستطيع التّدخل في أي حكم قضائيّ حين يراه مناسباً^{١٥}. للملك أيضاً مجلس وزراء أو حكومة تساعده، إلا أنّ الوزراء جميعهم يتمّ تعيينهم مباشرة من قبله ويمكنه حلّ الحكومة في أي وقت بموجب مرسوم ملكي. مجلس الوزراء هو المسؤول عن إصدار القوانين الخاضعة للتصديق بمرسوم ملكي^{١٦}. يمكن لمجلس الشورى، وهو هيئة استشاريّة إضافيّة، اقتراح تعديلات على القوانين أو اقتراح قوانين جديدة على الملك. ولكن هنا أيضاً، يعيّن الملك جميع أعضاء مجلس الشورى ويبقى بإمكانه أن يحل هذا المجلس متى شاء، ممّا يضمن سيطرته على الحكومة بسلطتها القضائيّة والتشريعيّة. فالملك مَفوّض دستورياً ودينياً بتأمين التعاون الكامل لمن هم تحت سلطته ممّا يمهد الطريق لتطبيق النظام القمعيّ الجائر ضد أولئك الذين يصرّحون جهاراً معارضتهم للسياسات الفيدرالية من خلال الصحافة أو منظمات المجتمع المدني. لذلك، فإن سلطة الملك المطلقة تحدّ من الفرص التي يمكن أن تُتاح أمام ضحايا الاتجار للتحدّث علناً عن تجاربهم القاسية و لإيجاد سبل لتنفيذ سياسات مكافحة الاتجار.

وفقاً لتقرير حقوق الإنسان الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكيّة لعام ٢٠٢٠ بشأن المملكة العربيّة السعوديّة، فإن القضاء "احتفظ بسلطة واسعة لتوقيف واحتجاز الأشخاص إلى أجل غير مسمّى دون مراقبة قضائية أو إخطار بالتهمة أو اللجوء فعلياً إلى مستشار قانوني أو إلى العائلة" وأنّ "القضاء السعودي" ... لم يكن هيئة مستقلة مستقلاً^{١٧}. ممّا عرّض المعارضين المقيمين في المملكة العربيّة السعوديّة والذين يطالبون بحكومة تمثيلية، لمواجهة تهمة جنائية وأحكام طويلة بالسجن لمعاقبتهم على نشاطهم. وكذلك يمكن أن يؤديّ عدم ضمان حرية التعبير وحماية الصحافة إلى تعريض النساء والأقليات الدينيّة وأعضاء مجتمع LGBTQ+ والمهاجرين للخطر من خلال قمع قدراتهم على ممارسة حقهم في التعبير بحريّة.

١٢ «المملكة العربيّة السعوديّة: الحرية في العالم، التقرير السنوي لعام ٢٠٢٣، فريدوم هاوس، ٧ يوليو ٢٠٢٣، <https://freedomhouse.org/country/saudi-arabia/>، 2023/freedom-world

١٣ «تقرير عام ٢٠٢٣ عن المتاجرة بالأشخاص»، وزارة الخارجية الأمريكيّة، يونيو ٢٠٢٣، <https://www.state.gov/reports/trafficking-in-persons-report-2023/>

١٤ «قانون الحكومة الأساسي»، (رقم أ/ ١٠٩٠ مارس ١٩٩٢) المادة ٥٥.

١٥ نفس المرجع، المادة ٥٠.

١٦ فريدوم هاوس، «المملكة العربيّة السعوديّة: الحرية في العالم، التقرير السنوي لعام ٢٠٢٣».

١٧ «التقرير عن حقوق الإنسان في السعوديّة»، وزارة الخارجية الأمريكيّة، ٧ يوليو ٢٠٢٣، <https://www.state.gov/report/custom/a8f6ad7143>.

بالإضافة إلى ذلك ، فإن المملكة العربية السعودية تطبّق إجراءات مغادرة تُعتبر من الأقسى في العالم، وهذه الإجراءات تخلق عقبات وتسهّل الاتجار بالبشر. على سبيل المثال، يتعيّن على كل مواطن أو مقيم يزيد عمره عن ٦ سنوات بالإضافة إلى الزائرين الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ عامًا تسجيل بصماتهم في النظام المركزي الممكن للحكومة^{١٨} عند الجمارك ، تُفحص البصمات بواسطة آلة السكانر المرتبطة بالبوابة الإلكترونية للحكومة فيحصل النظام بتلك الطريقة على كل المعلومات حول دخول الزوّار والمقيمين. وعند مغادرتهم البلاد، على الرعايا الأجانب إبراز جواز السفر والإقامة أو تصريح إقامة ساري المفعول ، وتأشيرة خروج صادرة عن الكفيل^{١٩}. هذا النظام الفريد يجعل من المستحيل تقريبًا على عشرات الملايين من الأجانب في المملكة العربية السعودية الخروج من البلاد إذا ترك الكفيل مدة الإقامة تنتهي أو إذا رفض إصدار تأشيرة خروج.

إنّ الزواج بالإكراه أو الوقوع في فخّ زواج مُوافق عليه من طرف واحد فقط، هو ممارسة يختبرها في الواقع عدد لا يُحصى من المواطنين السعوديين، وهو يندرج تحت تعريف الاتجار بالبشر. وكما تبين سابقًا في "بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال"، فإنّ الاتجار بالبشر يستند إلى فعل الإكراه والاستغلال والإساءة إلى الأفراد الذين يعانون طبيعيًا من سوء الحماية بغضّ النظر عن مكان إقامة الضحية أو الجاني، أو إذا كان يشمل تنقلاً بين الدول^{٢٠} ونتيجة لذلك، فإن معظم الأشخاص الذين يتعرّضون للاتجار في المملكة العربية السعودية يأتون من المناطق الداخليّة المجاورة في الإقليم العريض نفسه، مما يمكّن الجناة من العمل دون رقّيب. نظراً للغموض الذي يلفّ حالات الزواج القسري، وجد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن دول الشرق الأوسط نادراً ما تبلغ عن ضحايا الاتجار الداخلي، على الرغم من أنّه تمّ الكشف عن العديد من حالات الاتجار داخل المنطقة وعبر الحدود داخل دول مجلس التعاون الخليجي، بما فيها المملكة العربية السعودية^{٢١}. هذا يفسّر جزئيًا صعوبة اكتشاف الاتجار الداخلي في المملكة العربية السعودية، وكون معالجته تمثل تحديًا كبيرًا.

في المملكة العربية السعودية ، يقوم الاتجار بالبشر على ثلاثة عناصر رئيسية هي قانون العمل التعسفي ونظام "الكفالة" ونظام ولاية الرجل. فبالإضافة إلى تعزيز انتهاكات الاتجار بالبشر، هذه الانظمة تخدم النظام الحاكم من خلال تعزيز الشعور بالقوة والسلطة عند أرباب العمل أو الكفلاء (عند "الكفيل" في حالة نظام الكفالة) وكذلك تغذي الشعور بالسلطة لدى الذكور – لا سيّما على المهاجرين والنساء – وهذا يُستخدم بشكل أساسي للمحافظة على سلطة الملك. من خلال هذه السياسات الاستغلاليّة، يستطيع الاستبداد في المملكة العربية السعودية أن يستمرّ دون أي رادع.

إنّ قانون العمل يطبّق بطريقة غير عادلة على الأفراد المستضعفين ، مما يزيد من تحديات محاربة حالات الاتجار بالبشر المتزايدة. يبرّج أن يتعرّض مواطني الدول النامية للعمل القسري والاتجار بالبشر وغيرها من الانتهاكات^{٢٢} وذلك بسبب تدنيّ مستوى وضعهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المقام الأول وأيضاً بسبب عدم تمكّنهم من الإستفادة من السبل القانونية للمحاسبة بطريقة عادلة.

١٨ «الزامية أخذ بصمات الأطفال من عمر ٦ سنوات وما فوق في العربية السعودية»، زاوية ١٨ مارس ٢٠٢١، <https://www.zawya.com/en/legal/fingerprinting-mandatory-or-above-in-saudi-arabia-qgm4y67x-1-for-expat-children-aged-6-for-pilgrim-visas/202203>؛ تايلر تشوي، «السعودية تطلق تطبيق لتسجيل بصمات المهاجرين»، بايومترك ابديت، ٣٠ مارس ٢٠٢٢، <https://www.biometricupdate.com/202203/saudi-arabia-launches-biometrics-enrollment-app-for-pilgrim-visas>

١٩ «E.SAU105398» مجلس الهجرة واللاجئين في كندا، ١ يونيو ٢٠٢٠، <https://irb.gc.ca/en/country-information/rir/Pages/index.aspx?doc=456323>

٢٠ لجمعية العمومية للأمم المتحدة، بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال ، المكمّل لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة، التقرير الشامل عن المتاجرة بالأشخاص لعام ٢٠٢٠، Sales No.E.20.3.IV.20، ١٥ كانون الثاني ٢٠٢١، <https://www.unodc.org/>

٢١ [15jan_web.pdf_2020_GLOTIIP/2021/documents/data-and-analysis/tip-2020](https://www.unodc.org/en/data-and-analysis/tip-2020)

٢٢ تقرير المتاجرة بالأشخاص في العربية السعودية، وزارة الخارجية الأميركية ٢٠٢٢، الوصول إليها ١٤ يوليو ٢٠٢٣، <https://www.state.gov/reports-2022/trafficking-in--2022>؛ [persons-report/saudi-arabia](https://www.state.gov/reports-2022/trafficking-in--2022)

لقد تعرّض بعض المغتربين الغربيين من أستراليا وكندا وأوروبا والولايات المتحدة للسجن أو التعذيب، ولكن على عكس العمّال الوافدين من البلدان النامية الأفريقية أو الآسيوية أو العربية، فإن ممارسة "قطع الرأس لا تتم بهذه السهولة" على الغربيين.^{٢٣} إن الطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين بشكل إنتقائي على الرعايا الغربيين بموجب نظام الكفالة والمختلفة عن المهاجرين الأفارقة والآسيويين والعرب من الدول النامية تشير إلى تمييز منهجي على أساس الأصل القومي.

في العام ٢٠١٩، تمّ توثيق ١٨٥ عملية إعدام في المملكة العربية السعودية، نصفها تقريبا لرعايا أجانب.^{٢٤} شكّل الرعايا الباكستانيون غالبية ضحايا الإعدام بالإضافة إلى ضحايا آخرين من دول عربية نامية مثل مصر والأردن وسوريا واليمن، وكذلك من دول أفريقية نامية مثل التشاد وإثيوبيا ونيجيريا والصومال.^{٢٥} أتت غالبية عمليات الإعدام على خلفية جرائم بسيطة تتعلق بالمخدرات أو "القتل المتعمد أو جرائم أخرى"، وكذلك لأسباب ذات دوافع سياسية صدرت بموجب إتهامات غامضة بالعمل الإرهابي.^{٢٦} يُسمح للأشخاص المدانين بمغادرة البلاد في حال لم يرتكبوا جرائم عنيفة. إلا أنّ نظام الكفالة يمنع هؤلاء العمّال المتهمين بجرائم غير عنيفة من مغادرة البلاد. هذه العقبة المؤسسية تحظر إعادة أولئك الذين يسعون إلى محاكمة حرة وعادلة قبل مواجهة عقوبة الإعدام حتى في جنحة تعتبر عرضية في مكان آخر.^{٢٧} علماً أنّ نظام الكفالة يجتذب بشكل خاص مواطنين من البلدان النامية، فإن تشديد إجراءات الخروج للمتهمين بارتكاب جرائم يجعل من الصعب خاصّة على أولئك العمّال الأجانب المحرومين الحصول على الدعم القانوني الذي يحتاجون إليه.

بالإضافة إلى زيادة الإعدامات غير القانونية ضدّ المهاجرين، فإن تحديات إعادتهم إلى وطنهم وكون العمّال المتهمين من الدول المحرومة يعرّضهم للاتجار بالبشر بشكل خاص. كما سنرى لاحقاً وبالتفصيل، يتجلى التمييز المنهجي المستمرّ ضدّ العمّال الأجانب في استبعادهم من الضمانات المنصوص عليها في قانون العمل السعودي.

٢٣ مضاي الرشيدي، ابن الملك، الإصلاحات والقمع في العربية السعودية (نيو يورك: منشورات جامعة أوكسفورد ٢٠٢١)، ٢٢٦.

٢٤ قائمة الإعدامات في العربية السعودية عام ٢٠١٩، ALQST لحقوق الإنسان، ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٠، <https://www.alqst.org/ar/posts/400>.

٢٥ نفس المرجع.

٢٦ نفس المرجع.

٢٧ ماكس دالي، السعودية تعدم ١٥ شخصاً بغضون ١٢ يوماً بسبب إهانات غير عنيفة، أخبار فايس، ٢١ نوفمبر ٢٠٢٢، <https://www.vice.com/en/article/dy7enw/saudi->

[arabia-drug-executions](https://www.vice.com/en/article/dy7enw/saudi-arabia-drug-executions)

النظم السياسية والقانونية السعودية قانون العمل السعودي والإتجار بالبشر

صدر قانون العمل في المملكة العربية السعودية في العام ٢٠٠٥ وتضمن أحكامًا بشأن توظيف المواطنين السعوديين وغير السعوديين والعقود وإنهاء التوظيف والاستقالة وظروف العمل وحل النزاعات. ولكن تجدر الإشارة بأنه لا يجرم صراحة أشكال العمل الجبري أو الإلزامي، فالعقوبات على انتهاكات قانون العمل هي إما غائبة إما غير متناسبة مع تلك المتعلقة بجرائم خطيرة أخرى مماثلة، مثل الاختطاف.^{٢٨} بالإضافة إلى ذلك، لا توجد مواد في قانون العمل السعودي تحظر التمييز على أساس الدين أو الرأي السياسي أو الأصل القومي أو الهوية الجنسية. تنص المادة ٧ من قانون العمل على أن "المواطنين متساوون في حقهم بالعمل دون أي تمييز على أساس الجنس أو الإعاقة أو السن أو أي شكل آخر من أشكال التمييز، سواء أثناء تأدية العمل أو عند التوظيف أو عند الإعلان عنه.

تُظهر أحكام قانون العمل وكأنها تنطبق على جميع الموظفين. مع أنها تستثني صراحة العمال الأكثر ضعفًا في المملكة العربية السعودية – أي العمال المنزليين وأفراد الأسرة – وذلك باستبعاد الأفراد الذين يندرجون تحت فئات "الإستثناء" من المادة ٧. فالمادة ٧ من القانون تفند الفئات "المستثناة" من حماية قانون العمل كما يلي: (١) أفراد الأسرة والمعالون، (٢) العمال المنزليين، (٣) عمال البحر، (٤) عمال الزراعة، (٥) والعمال غير السعوديين المرتبطين بعقود تقل مدتها عن شهرين.^{٢٩} إن هذه المادة تستثني العمال الأكثر ضعفًا في البلاد وتحجب عنهم حماية قانون العمل.^{٣٠} فالعاملات المنزليات مثلًا يشكلن غالبية القوى العاملة الأجنبية في البلاد.^{٣١} بالإضافة إلى أنه غالبًا ما يفتقر العمال المهاجرون من الدول النامية إلى المهارات المهنية التي تمكنهم من العمل خارج المهن المذكورة أعلاه.

٢٨ «تقرير عام ٢٠٢١ عن ممارسات حقوق الإنسان في العربية السعودية»، وزارة الخارجية الأميركية، ١٤ يوليو ٢٠٢٣، <https://www.state.gov/reports/country-reports-on--2021/https://www.state.gov/reports/human-rights-practices/saudi-arabia>

٢٩ «قانون العمل»، مرسوم ملكي رقم م/٥١، في ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٥، المادة ٧.

٣٠ العربية السعودية: إصلاحات قانون العمل غير كافية، منظمة هيومنرايتسووتش، ٢٥ مارس ٢٠٢١، <https://www.hrw.org/news/2021/03/25/saudi-arabia-labor-reforms-insufficient>

٣١ وزارة الخارجية الأميركية، «تقرير عام ٢٠٢١ عن ممارسات حقوق الإنسان في العربية السعودية»، وزارة الخارجية الأميركية.

تنص المادة ٣٣ من قانون العمل على أن الموظفين "غير السعوديين" العاملين تحت نظام الكفالة يقعون هم من "مسؤولية" صاحب العمل.^{٣٢} حتى العام ٢٠١٨، كانت نسبة غير المواطنين تصل إلى ٧٦٪ من السكان العاملين.^{٣٣} عملياً، يؤدي قانون العمل في المملكة العربية السعودية إلى إنقسام كبير للحقوق تبعاً للجنسية وللوضع الاجتماعي والاقتصادي. وقد ترك استثناء عمال المنازل من حماية القانون حوالي ٢,٤١٠,٣٨١ مهاجرًا عرضةً لتقدير أصحاب المنزل حصرياً.^{٣٤} إن موظفي القطاع الخاص الذين يتمتعون بضمانات قانون العمل يأتون إجمالاً من الدول المتقدمة ويتمتعون بمكانة إجتماعية وإقتصادية أعلى. إن المسؤولين السعوديين لا يصرحون عن جنسيات الأجانب المقيمين في المنشورات الرسمية لتجنب تفاقم الإدعاءات الاجتماعية والسياسية ضدّهم، على الرغم من أنه يمكن التأكيد أنّ غالبية العمال الذين يخضعون لاستثناءات المادة ٧ يأتون من الدول النامية. بالنظر إلى أن أكثر العمال غير المواطنين يأتون من دول جنوب آسيا، ويصلون بأغلبهم من بنغلاديش والهند وباكستان، يمكن القول أن المادة ٧ ستستهدف بشكل غير عادل المهاجرين الوافدين من هذه البلدان.^{٣٥} وبالتالي، فإن هذا يشير إلى إمكانية وجود تحيز تجاه عمال جنوب آسيا في تنفيذ السياسات السعودية.

في آذار- مارس ٢٠٢١، تم إجراء إصلاحات وطنية تلبيةً للانتقادات العلنية التي ساقها المواطنون السعوديون والمهاجرون والمجتمع الدولي على حدّ سواء. هذه الإصلاحات، التي يشار إليها أيضًا باسم مبادرة إصلاح العمل (LRI)، خففت من صرامة إجراءات تأشيرة الخروج للعمال الأجانب الذين يخضعون للولاية القضائية لقانون العمل السعودي، مما مكّن العمال الأجانب من طلب تصريح خروج بشكل مستقل.^{٣٦} قبل ذلك، كان أصحاب العمل يتحكمون بالتوقيت الذي يمكن فيه موظفهم من ترك وظائفهم والبقاء في البلاد. وكان هذا الوضع سابقاً يعرض الموظفين الأضعف لقسرية العمل أو للاتجار بهم من قبل أرباب عملهم. على الرغم من أن هذه التعديلات في القانون لم تُصلح نظام المملكة المسيء تماماً للعمال الأجانب، تم الاحتفاء بها على المستوى الوطني. ومع ذلك، فقد كان الإصلاح كغيره من إجراءات المملكة، شكلياً وتجميليّاً إلى حد كبير. يشكّل العمال الوافدون الذين تم استبعادهم من إصلاحات قانون العمل هذه ٨٠٪ من القوة العاملة. تأتي غالبية هذه القوى العاملة من الدول الفقيرة، مما يجعلها عرضةً بشكل خاصّ للاتجار بالبشر، ويؤدي إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية والوطنية التي تنتج عن نظام العمل الحالي في المملكة. وهذه الحال تشكّل دليلاً جديداً على استمرار التمييز والاستغلال في المملكة تجاه فئة المهاجرين الأكثر ضعفاً.

إنّ المادة ٧ من قانون العمل تخلق بيئة مؤاتية جداً للتلاعب والاستغلال. ومن الواضح تمامًا كما بيّننا سابقاً أن النظام السعودي يضع سياسات تستهدف بشكل منهجي المهاجرين الفقراء والمفتقرين للمهارات المهنية. فضلاً عن أنّ الإجراءات السطحية التي توفرها إصلاحات آذار- مارس ٢٠٢١ تزيد من ضعف هؤلاء المهاجرين خاصةً من خلال احتجازهم داخل البلاد، مما يزيد من احتمال تعرّضهم للاستغلال دون إمكانية المغادرة. تتفاقم هذه المشكلة بسبب انعدام الشفافية لدى النظام السعودي فيما يتعلّق بجنسية العمال المنزليين، مما يسهّل على المتجرين العمل تحت الرادار، لأن الأفراد المستضعفين نادراً ما يتلقون الحماية والدعم الضروريين من حكوماتهم الوطنية أو من المنظمات غير الحكومية.

^{٣٢} «قانون العمل»، المادة ٣٣.

^{٣٣} فرنسواز دو بيلير، «الديموغرافيا والهجرة وسوق العمل في العربية السعودية»، سوق العمل في الخليج والهجرة والشعب، ٢٠١٨، <https://gulfmigration.grc.net/>.

pdf.05_2018_media/pubs/exno/GLMM_EN

^{٣٤} نفس المرجع، ١٠.

^{٣٥} نفس المرجع.

^{٣٦} هيومنرايتسوتش، «العربية السعودية: إصلاحات قانون العمل غير كافية».

^{٣٧} نفس المرجع.

^{٣٨} بيتاني الحيدري، «معارضات ومستبدون: مُحتجزة في السعودية، نظام الكفالة»، مؤسسة حقوق الإنسان، ٢١ نوفمبر ٢٠٢٠، <https://podcasts.apple.com/us/podcast/>.

[1000499719149=i?trapped-in-saudi-arabia-the-kafala-system/id1472594832](https://www.1000499719149=i?trapped-in-saudi-arabia-the-kafala-system/id1472594832)

نظام الكفالة والاتجار بالبشر الخلفية

نظام الكفالة هو نظام لرعاية المهاجرين ويُطبَّق على جميع الرعايا الأجانب المقيمين في المملكة العربية السعودية. ظهر نظام الكفالة في المملكة العربية السعودية خلال الخمسينيات من القرن الماضي كطريقة يستخدمها أصحاب العمل لتنظيم الوضع القانوني لعمّالهم أو لأفراد أسرهم الذين يعيلونهم. وقد أدى هذا النظام المترسِّخ منذ زمن طويل إلى زيادة تعرُّض العمّال المهاجرين والزوجات الأجنبيّات للعمل القسري والاتجار.^{٣٩} بموجب نظام الكفالة، يرتبط وضع الموظف أو الأجنبي المهاجر بصاحب عمل فردي كما تبين سابقاً و يشار إليه باسم الكفيل. في العام ٢٠٢٠، شكّل المهاجرون ما يقارب ٣٨,٤٪ من سكان المملكة البالغ عددهم ٣٦ مليون نسمة.^{٤٠}

للكفيل وحده الحق في السماح للمكفولين بالخروج أو الدخول إلى البلاد والإحتفاظ بالتالي بصفة "المكفول"، وعلى الكفيل أن يضمن استمرار وتجديد وضع المهاجر. إذا سمح الكفيل بانتهاء صلاحية إقامة المكفول، تُجمّد فوراً حساباته المصرفية ويُلغى حقّه بالتوقيع على أي مستند. تُمنع عنه الرعاية الصحيّة وحقّ رفع بعض الدعاوى القضائيّة أو تقارير للشرطة. ويجوز القبض على الشخص المكفول أو ترحيله في أي وقت. فسهولة قيام الكفلاء بوضع الأشخاص بالإقامة الجبرية داخل المملكة كان من أكثر ما تمّ انتقاده في نظام الكفالة. بالإضافة إلى أن الكفيل لديه سلطة منح الأجنبي إذن للعمل أو تغيير وظيفته وأن يوقّع على خروجه من السجن إذا تم اعتقاله لسبب ما، أو الإبلاغ عن المكفول على أنه فارّ من العدالة إذا "غادر دون إذن"، ممّا يعرّضه للاعتقال أو الترحيل.^{٤١} وقد أفضت هذه السلطة الواسعة إلى تفعيل إمكانات الاستغلال لدى الكفيل وتجاوز "مسؤوليته" الأخلاقية وممارسة التسلُّط والإكراه على الأجانب الذين يكفلهم.^{٤٢} علاوة على ذلك، فإنّ نظام الكفالة لا يخضع لوزارة العمل بل لسلطة وزارة الداخلية. ممّا يمنع على العمّال إمكانية التكتُّل أو ممارسة عمل نقابي أو تقديم شكاوى بشأن النزاعات العماليّة.

نظراً لأن عمّال الكفالة لا يمكنهم التكتُّل والعمل جماعياً ولأنهم غالباً ما يكونون في ضائقة ماليّة شديدة، مع موارد قانونية محدودة، ولأنهم يعيشون تحت تهديد دائم بالترحيل، يبقى من الصعب للغاية عليهم تحصيل حقوقهم والوصول إلى العدالة عند حصول الانتهاكات ضدّهم. بالإضافة إلى أنّ نظام الكفالة يتيح الاستغلال البشري بهدف تحقيق مكاسب اقتصادية مع استخدام سياسة "فرق تسد" التي تخدم أهل السلطة. ونتيجة لكل هذه العوامل، يشير العديد من صانعي السياسات والخبراء إلى نظام الكفالة في المملكة العربية السعودية على أنه "شكل حديث من أشكال الرق".^{٤٣}

٣٩ روبرت فيتاليس، مملكة أميركا، صناعة الأساطير على تخوم النفط السعودي (ستانفورد: منشورات جامعة ستانفورد، ٢٠٠٦).

٤٠ «مواصفات المملكة العربية السعودية»، التنمية الإنسانية المتكاملة، يوليو ٢٠٢٣، <https://migrants-refugees.va/country-profile/saudi-arabia/>.

٤١ الحيدري، «معارضات ومستبدون: مُحتجزة في السعودية»، نظام الكفالة.

٤٢ راي جريديني و سعيد فارس حسن، «مبدأ الكفالة الإسلامي كما يُطبَّق على العمّال الوافدين: الإستمرارية التقليدية والإصلاح»، العجرة والقيم الأخلاقية الإسلامية، ٢٠١٩، ٩٢-١٠٩.

https://doi.org/10.1163/007_9789004417342

٤٣ «شاكوفسكي يقود ٤٥ عضو من الكونغرس للطلب من بومبيو سحب الولايات المتحدة من مجموعة G٢٠»، مكتب عضو الكونغرس جان شاكوفسكي، ٢١ كانون الأول ٢٠٢٠.

<https://schakowsky.house.gov/media/press-releases/schakowsky-leads-members-congress-alling-sec-pompeo-withdraw-united-states-45>

يصنّف الخبراء نظام الكفالة في السعودية على أنه نظام استراتيجي لخدمة أغراض الدولة والحفاظ على حكم الملك القابض على الدولة^{٤٤} من خلال تطبيق نظام يمكن المواطنين السعوديين من تطبيق نفس ديناميات السلطة التي تفرضها الدولة على شعبها ، تحافظ المملكة على سلطتها من خلال القوة والتمكين الذي يعطيه نظام الكفالة للكفيل^{٤٥}:

بالإضافة إلى ذلك ، فإن قدرة المملكة على إغلاق جميع مجموعات المجتمع المدني أو وسائل الإعلام المعارضة التي تغطي هذا الموضوع تجعل من السهل على المملكة إخفاء الانتهاكات التي يسببها نظام الكفالة. من خلال هذا النظام القائم على الصمت والسلطة المطلقة، فإن الطبقة المستغلّة داخل نظام الكفالة هي الدولة والكفيل الذي يستفيد من النظام ومن عمله غير المكلف.

نظام الكفالة والاتجار بالبشر

إن مؤيدي نظام الكفالة يدّعون أنّ هذا النظام هو نسخة حديثة لتحكيم العمالة الدولي تنبع جذوره من إدارة الاستعمار للهجرة في الخليج، ولكن يبقى أنّ ممارسة المملكة العربية السعودية لهذا النظام، كما تبين سابقاً، هو شكل حديث من أشكال الرق. فالتعريفات القانونية الدولية للرق بموجب اتفاقية الرق لعام ١٩٢٧ تُجمع على أنها "حالة أو وضع الأشخاص الذين تمارس عليهم سلطة أو كل السلطات المرتبطة بحق الملكية"^{٤٦}.

فنظام الكفالة يطبّع ممارسة الإقامة الجبرية والعمل القسري ووقف دفع المستحقات والإيذاء الجسدي أو النفسي، ممّا يؤكّد مدى قدرة الكفيل على ممارسة الملكية الكاملة على عماله^{٤٧}. وتماشياً مع التعريف المذكور أعلاه، فقد تمّ تعريف الاتجار بالبشر من قبل الأمم المتحدة بأنه شكل من أشكال العبودية الحديثة^{٤٨} في نظام الكفالة، يتحكّم الكفيل بقدرة المعالين المهاجرين على الخروج من البلاد ممّا يعرّض الكثير منهم للعمل القسري أو العبودية، كما يضعهم في مواقف خطيرة ويحدّ من قدرتهم على الوصول إلى إحقاق حقوقهم والحصول على الحماية القانونية.

٤٤ فيصل حمادة، «كوفيد والكفالة»، Monthly Review Foundation Online، ١٧ آب ٢٠٢٠، <https://mronline.org/covid-and-kafala/17/08/2020/>.

٤٥ نفس المرجع.

٤٦ عصبة الأمم، الإتفاقية لمنع تجارة الرقيق والعبودية، المادة ١١، ٢٥ سبتمبر ١٩٢٦، <https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/slavery-convention>.

٤٧ «هل تمّ إصلاح نظام الكفالة في السعودية؟» مؤسّسة حقوق الإنسان، ١٧ كانون الثاني ٢٠٢١، https://hrf.org/is-saudi-arabias-kafala-system-truly-reformed.

٤٨ الجمعية العمومية للأمم المتحدة، بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال ، المكمل لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، المادة ٣ (أ)، ومراجعة القسم الأول (أ).

ردود الفعل الدولية تجاه نظام الكفالة

إنَّ إنتقاد النظام السعودي يعرّض المنتقدين إلى المخاطر، لذا فقد جاءت المطالبات بإلغاء نظام الكفالة في الغالب من قبل النُشطاء وصّناع السياسات خارج البلاد. وفي معظم الحالات، لا يتسنّى للضحايا فرصة شرح الانتهاكات الناتجة عن نظام الكفالة إلا بعد أن يعودوا إلى بلدانهم الأصلية.^{٤٩}

في العام ٢٠١٩، دعت الحكومة الأمريكية المملكة العربية السعودية إلى "إصلاح نظام الكفالة" وأكدت أن الكفالة "ضاعفت مخاطر الاتجار".^{٥٠} كما وثقت وزارة الخارجية الأمريكية في التقرير القطري لعام ٢٠٢٢ حول ممارسات حقوق الإنسان، أن الأفراد تحت الرعاية يتردّدون في الإبلاغ عن الانتهاكات.^{٥١} كما دعت لجنة الأمم المتّحدة للقضاء على التمييز العنصري إلى إنهاء نظام الكفالة في العام ٢٠١٨ وأعربت عن قلقها إزاء المعدّل غير المتناسب للعمّال الأجانب الذين تعرّضوا للإيذاء أو الاعتقال التعسّفي أو الإعدام مقارنة بالمواطنين السعوديين.^{٥٢} كانت هذه الأرقام هائلة، خاصة أنّ التقارير الأخيرة أشارت إلى أنّ ٢٨٠٠ عاملة منزلية على الأقل من التابعة السريلانكية فررن من كفلائهن السعوديين بحجّة أنهنّ تعرّضن لشروط عمل قاسية ولإعتداء جنسي على مواطنيها، وأوقفت حكومة الفلبين إرسال العمّال من الفلبين إلى المملكة العربية السعودية في كانون الأول- ديسمبر من العام ٢٠٢١.^{٥٣} إلا أنّ الضغوط المالية التي مارسها الفلبينيون الساعون للعمل في الخارج، أدّى إلى رفع الحظر في تشرين الثاني- نوفمبر من العام ٢٠٢٢.^{٥٤} يسلط هذا الواقع الضوء على العلاقة المعقدة بين مطالب العمّال الباحثين عن عمل من البلدان المصدّرة للعمّالة وحكوماتهم التي تسعى للتخفيف من المخاطر المرتبطة بالعمل في الدول بنظام الكفالة. تشكّل هذه التحديات عقبات كبيرة أمام صانعي السياسات في مجال وضع تدابير شاملة فعّالة لمكافحة الاتجار بالبشر في هذه المناطق، مما يوجب إصلاحًا جذريًا للنظام.

في العام ٢٠٢١، أفادت "مبادرة الحرية" عن ١٢٤٢ أجنبيًا على الأقلّ وقعوا ضحايا الإقامة الجبرية والإعتقال التعسّفي في المملكة العربية السعودية بسبب "أنظمة الكفالة والوصاية الذكورية".^{٥٥} في السنوات الأخيرة، حتّت العديد من المشرّعين، بما فيهم أعضاء من الكونغرس الأمريكي والبرلمان الأوروبي،

٤٩ وليام دافيدسون، «إثيوبيا ترجع العمّال المهاجرون من السعودية، أخبار الانتهاكات»، أخبار بلومبرغ، ١٣ كانون الأول ٢٠١٣، <https://www.bloomberg.com/news/>.

٥٠ «تقرير الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٩ في السعودية»، وزارة الخارجية، ٢٢ يوليو ٢٠٢٢، <https://www.state.gov/reports/saudi-arabia/>.

٥١ «تقرير حول ممارسات حقوق الإنسان في السعودية لعام ٢٠٢٢»، وزارة الخارجية الأمريكية، ١١ يوليو ٢٠٢٣، <https://www.state.gov/reports/country-reports-on--2022/>.

٥٢ «الملاحظات الختامية على مجموع التقارير الدورية عن السعودية من التقرير الرابع حتى التقرير التاسع»، لجنة إلغاء التمييز العنصري، ٨ يونيو ٢٠١٨، [https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/Download.aspx?symbolno=CERD/C/SAU/CO/15/org/](https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/Download.aspx?symbolno=CERD/C/SAU/CO/15/org/Lang=En&9-4/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CERD/C/SAU/CO/15/org/).

٥٣ كريم طاهر، «نظام الكفالة في السعودية شكّل من أشكال الرق الحديث»، ١٥ كانون الأول ٢٠١٩، <https://doi.org/10.13140/RG.2.2.15248.15361>.

٥٤ «الفلبين تعلق توظيف العمّال المنزليين في السعودية»، ميدل إيست مونيتور، ٦ كانون الأول ٢٠٢١، <https://www.middleeastmonitor.com/philippines--20211206/>.

٥٥ «الفلبين ترفع الحظر على إرسال العمّال إلى السعودية»، أسوشيتد برس، ٧ نوفمبر ٢٠٢٢، <https://apnews.com/article/health-business-covid-saudi-arabia-6e7a87e906d30cb8836a2987ecf52393-philippines>.

٥٦ «صديق أم عدو: قمع الحكومة السعودية في الولايات المتحدة وحول العالم»، مبادرة الحرية، تشرين الأول ٢٠٢١، <https://thefreedomi.org/reports/friend-or-foe-saudi-arabian-government-repression-in-the-us-and-worldwide>.

المملكة العربية السعودية على إلغاء نظام الكفالة بسبب مساهمته في انتهاك حقوق العمّال والاتجار بالبشر و "زيادة مستوى التمييز والعداوة تجاه المهاجرين".^{٥٧} في كانون الأول- ديسمبر ٢٠٢٠، دعا ٢٩ عضوًا في الكونغرس الأمريكي وزير الخارجية السابق مايك بومبيو لحثّ المملكة العربية السعودية على إلغاء نظام الكفالة، الذي وصفوه بأنه إجراء هدفه "إحتجاز ملايين العمّال المهاجرين في فخّ العمل وظروف معيشية تقارب الرقّ الحديث".^{٥٨}

لا شكّ في أنّ الحاجة لا تزال كبيرة لبذل جهود جبّارة من أجل تفكيك الاستغلال المنهجي للعمّال المهاجرين في ظلّ نظام الكفالة بشكل فعّال، إلا أنّ الضغوط الخارجية والدعوات للإلغاء هذا النظام الجائر كانت حاسمة في خلق توعية دولية على القضايا المتعلقة بالنظام. لذلك، يبقى الضغط الدولي المتواصل لإصلاح نظام الكفالة برّمته، وحده القادر على تمكين المجتمعات الأكثر ضعفًا في المملكة العربية السعودية من تجنّب دوامة الانتهاكات هذه.

نظام الوصاية الذكورية الخلفيّة

تاريخياً ، كان نظام ولاية الرجل يُمارَس بطريقة غير مُؤطرة مكّنت المحاكم من وضع مسائل قانون العائلة في أيدي أرباب الأسر الذكور والقضاة المنفردين. إلا أنّ هذا الوضع تبدّل في حزيران- يونيو ٢٠٢٢ مع اعتماد قانون الأحوال الشخصية. نصّ هذا القانون على أن وليّ المرأة هو والدها، أو إستثنائياً شخص آخر يعيّنه الوالد أو المحكمة.^{٥٩}

يعمد قضاة محاكم الأحوال الشخصية على فرض نظام وصاية الرجل من خلال قانون العائلة، الذي يقوم على تفسير الدولة للشريعة الإسلامية، فالنساء السعوديات يخضعن تلقائياً للقرارات القانونية التي يتّخذها ذكر من أقربائهنّ وهو عمومًا الوالد البيولوجي. تُمنح هذه السلطات الموروثة للأباء مع سلطة إتخاذ القرارات بغضّ النظر عن كفاءتهم في رعاية أولادهم، كما يمكن منح السلطة لأفراد ذكور آخرين إذا رأت المحكمة ذلك مناسباً^{٦٠} وفي بعض الحالات، يُمنح الأبن الحقّ بتحريم الزواج مرّة أخرى على أمّه البالغة^{٦١}.

٥٧ تحزّك مشترك من أجل قرار حول وضع المهاجرين الإثيوبيين في مراكز الإحتجاز في السعودية، البرلمان الأوروبي، ٧ كانون الأول ٢٠٢٠، المادة ٩، https://www.europarl.europa.eu/press-portal/100000-2020-12-07-EN.html_0325-2020-9-eu/doceo/document/RC

٥٨ «النائب غريجالفا يطالب، في اليوم العالمي لحقوق الإنسان، بوقف المتجارة بالبشر و إنتهاك حقوق العمّال في بلاد الخليج»، الموقع الرسمي لنائب الكونغرس راوولغريجالفا، ١٤ كانون الأول ٢٠٢٠، <https://grijalva.house.gov/rep-grijalva-marks-human-rights-day-urging-end-human-trafficking-and-labor-abuses>

٥٩ قانون الأحوال الشخصية، المرسوم الملكي السعودي رقم م/٧٣، ٨/٦ ١٤٤٣ هجرية، <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails.aspx?LawID=45d5-947b-4d72d829> <https://www.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails.aspx?LawID=45d5-947b-4d72d829>

٦٠ جبريمي د. مورلي، « قانون الوصاية على الأولاد في السعودية»، مكتب المحامي جبريمي د. مورلي الدولي لقضايا العائلة، ٢٢ يوليو ٢٠٢٢، https://www.international-divorce.com/saudi_child_abduction.htm

٦١ الحيدري ضد الحيدري (المحكمة العليا لمقاطعة شيلان، واشنطن، ٨ شباط ٢٠٢١).

في الحالات التي تمّ فيها اختطاف أطفال من آباء سعوديين في الخارج وإرجاعهم إلى المملكة العربية السعودية، إجمالاً بواسطة وثيقة مؤقتة "جواز بالمرور" (والتي سيتناولها هذا التقرير لاحقاً)، فإنّ الآباء يبقون بمنأى عن المسائلة القانونية في المملكة بفعل حماية قوانين الوصاية الذكورية لهم، فيحتجز الأولاد ويمنعون من الإجتماع بوالدتهم مجدداً.^{٦٢}

نظراً لأن الزواج لا يتمّ إلا بموافقة ولي الأمر الذكر، فإنّ المرأة غالباً ما تكون غير قادرة على اختيار زوجها بل تُجبر على الزواج ممّن تقدّم لخطبتها بقرار من العائلة.^{٦٣} والقانون يلزم الرجل الذي يتزوج بالمبالغ التي يتوجّب عليه دفعها لأسرة المرأة عند الزواج (المهور).^{٦٤} في كثير من الأحيان يذهب المال إلى الأب مباشرة ولا تستطيع الابنة الوصول إليه. لذا، غالباً ما يُنظر إلى الزيجات على أنها صفقات مالية تلبي اقتصادياً حاجات الأب. إذا أرادت المرأة أن تترك زوجها، عليها سداد المهر. قد تمنعها أحوالها الاقتصادية من ذلك مما يشكّل عقبة إضافية على المرأة التغلّب عليها.^{٦٥} وللوصي الذكر أيضاً سلطة فسخ الزواج بحجة عدم الإنسجام بين الزوجين، وقد ألغت عدة محاكم زيجات ضد إرادة النساء بدعوى عدم التوافق بين الزوجين على أساس النسب القبلي. وبمجرّد أن تتزوَّج المرأة، يُطلب منها بموجب القانون طاعة زوجها ولا يجوز لها "الامتناع" عنه.^{٦٦}

في آذار- مارس ٢٠٢٢، أُفيد أن المملكة العربية السعودية قد وافقت على مشروع لقانون الأحوال الشخصية، وقد وضع قيد التنفيذ بعد مرور ٩٠ يوماً في حزيران- يونيو ٢٠٢٢. على الرغم من أن العديد من وسائل الإعلام المناصرة للدولة رأّت في قانون الأحوال الشخصية الجديد إصلاحاً رئيسياً لحقوق المرأة ويمكنه تغيير قوانين الولاية الذكورية، فإنه قوبل بانتقادات من قبل النساء اللواتي عانين من ظلم المحاكم في المملكة.^{٦٧} خشيّت هؤلاء النساء من أن يكون قانون الأحوال الشخصية المقترح مجرد خطوة مسرحية هدفها تهدئة الانتقادات الدولية وإسكاتهن.^{٦٨}

في الحقيقة، يبدو أن قانون الأحوال الشخصية، وقد تمّت مراجعته من قبل مؤسسة حقوق الإنسان، وُضع لمجرّد تشريع السوابق التي تتضمّن تمييزاً ضد المرأة والتي لم تُكتب من قبل. فقد أكّد على النقاط الإشكالية في نظام وصاية الرجل، والتي ساهمت في الزواج القسري وغيرها من الانتهاكات.^{٦٩}

٦٢ الكونغرس الأميركي، هاوس، لجنة الإصلاحات الحكومية، تحقيقات عن إختطاف الأولاد الأميركيين في السعودية، المؤتمر ١٠٧، الجلسة الثانية، ١٢ يونيو، كانون الأول ٢٠٢٢، ٣-٤، كانون الأول ٢٠٢٢، القسم ٣، الفقرة (ب) <https://www.govinfo.gov/content/pkg/CHRG/pdf/107hrg80882-pdf/CHRG/107hrg80882-https://www.govinfo.gov/content/pkg/CHRG/pdf/107hrg80882-pdf>.

٦٣ سورنشا بولاك، «الزواج القسري، كان لذاك الرجل حقوق على جسدي أكثر مني»، ذي إيريش تايمز، ٩ كانون الثاني ٢٠١٩، <https://www.irishtimes.com/life-and-style/1.3742275-people/forced-marriage-that-man-had-more-rights-over-my-body-than-i-did>.

٦٤ «محكمة جدة تسمح بطلاق بعد أن فرضت إرجاع المهر والمصاغ إلى الزوج»، المجلة السعودية، ٢٨ شباط ٢٠٢٢، <https://saudigazette.com.sa/article/617577>.

٦٥ نفس المرجع.

٦٦ ميعان ك. ستاك، «إن العرب يكذب على نفسه فيما يخص حرية المرأة في السعودية»، نيو يورك تايمز، ١٩ آب ٢٠٢٢، <http://www.nytimes.com/opinion/saudi-19/08/2022>.

٦٧ مريم نهال، «النساء ترخّب بقانون الأحوال الشخصية الجديد في السعودية»، ذي ناشونال، ٩ مارس ٢٠٢٢، <https://www.thenationalnews.com/gulf-news/women-welcome-saudi-arabias-new-personal-status-laws>.

٦٨ «السعودية: الإصلاحات المقترحة تتجاهل الحقوق الأساسية»، هيومنرايتسووتش، ٢٥ شباط ٢٠٢١، <https://www.hrw.org/news/saudi-arabia-proposed-reforms-neglect-basic-rights>.

٦٩ اسماعيل نار، «قانون الأحوال الشخصية الجديد في السعودية يدخل حيّز التنفيذ بعد ٩٠ يوماً»، ذي ناشونال نيوز، ٨ مارس ٢٠٢٢، <https://www.thenationalnews.com/gulf-days-crown-prince-90-saudi-arabias-new-personal-status-law-to-come-into-effect-in/08/03/2022/news/saudi-arabia>.

فالمادتان ١٣ و ١٥ من القانون توجب موافقة الولي على الزواج^{٧٠} وحسب المادة ١٣٧ من قانون الأحوال الشخصية، "الأباء هم الأوصياء" على الأبناء، ما لم يعيّن هو أو المحكمة شخصاً آخر، وتدوم سلطة اتخاذ القرار لولي الأمر على الأنثى حتى بلوغها سن الرشد^{٧١} وفي إطار الزواج، يُمنح الزوج الوصاية على زوجته. كما تُلزم المادة ٤٢ من قانون الأحوال الشخصية المرأة بطاعة زوجها والإقامة معه، كما تحظر رفض العلاقات الجنسية^{٧٢} في هذه الحال، فإن النساء اللواتي يعصين أزواجهن قد يواجهن العقاب القانونية المنصوص عليها في هذه المادة. وعند الطلاق ووفقاً للمادة ٥٧، تفقد المرأة حق حضانة أطفالها إذا تزوّجت مرة أخرى، على الرغم من أن هذا ليس هو الحال بالنسبة للرجال.

فيما يخص شهادة النساء في المحاكم السعودية فإنها لا تزال تساوي نصف شهادة الرجل، مما يحول دون وصول ضحايا الانتهاكات إلى العدالة التي يستحقونها^{٧٣} لم يكن بإمكان النساء في السابق السفر خارج المملكة العربية السعودية دون إذن ولي الأمر الذكر، ولكن هذا تغيّر في العام ٢٠١٩ عندما سُمح للمرأة السعودية لأول مرة بالحصول على جواز سفر خاص بها والقيام بنفسها بإجراءات خروجها من المملكة عندما تبلغ سن الـ ٢١^{٧٤}.

مع ذلك، فقد تمكّن أولياء الأمر أحياناً من تخطي هذه الإصلاحات من خلال رفع دعوى عصيان ضد نساء من أعضاء الأسرة، والحدّ بذلك من حريتهن في التنقّل، مما زاد من تعقيد إجراءات الخروج الشاقة بالفعل في المملكة. وبالتالي، تتكشف الشروط المحيطة بهذه الإصلاحات التجميلية وأيضاً السهولة النسبية المتاحة للرجل لتخطيها.

سّلت سيّدة سعودية الضوء على تجربتها الفاشلة في منح ابنها جنسيّتها ولم يكن لدى الإبن أي جنسيّة أخرى. فالقانون المكتوب يحوّل هذه المرأة نقل الجنسيّة السعودية إلى ابنها. إلا أن طلبها قابله الرفض بشكل دائم. وقد ردّ المسؤولون الرسميون المهتمّون بقضيّتها أن هذه القوانين ليست "قابلة للتطبيق"، وقد "كُتبت فقط كي تحمي المملكة على الصعيد الدولي"^{٧٥}. هذا يدلّ على أن نظام وصاية الرجل ليس فقط آليّة ضاغطة لإيقاع واستغلال النساء والأطفال، بل تضمينه أيضاً في قانون الأحوال الشخصية هدفه تبييض سمعة النظام. فقد فشلت القوانين بالوفاء بوعودها بحماية النساء، ممّا يجعلهنّ طبيعياً عرضة للاتجار من قبل الأوصياء عليهنّ.

٧٠ «قانون الأحوال الشخصية السعودي»، مكتب الخبراء في مجلس الوزراء، <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails-1/ae5800d6bac2>

٧١ «نظام الوصاية الذكورية في السعودية»، مقاربة جامعة ولاية اوهايو، ٢٤ مارس ٢٠٢١، <https://u.osu.edu/cs1100sp21finver/male-guardianship-system-/24/03/2021/>

٧٢ مكتب الخبراء في مجلس الوزراء، «قانون الأحوال الشخصية السعودي».

٧٣ وزارة الخارجية الأميركية «تقرير حول ممارسات حقوق الإنسان في السعودية لعام ٢٠٢١».

٧٤ «إصلاح نظام الوصاية في السعودية، تمثيلية حول حقوق المرأة»، ذي نيو آراب، ٢٣ آب ٢٠١٩، <https://english.alaraby.co.uk/news/saudi-guardianship-reforms-charade-says-hrw>

٧٥ مقابلة مؤسّسة حقوق الإنسان مع الضيف «ب» في ٣ نيسان ٢٠٢٢.

نظام ولاية الرجل والاتجار بالبشر

إنّ السلطة التي يتمتع بها وليّ الأمر على المرأة يمكنها أن تؤدّي إلى حالات من سوء المعاملة والإحتجاز القسري والإكراه على إدخال شخص ما إلى البلاد، وغالبًا ما يؤدّي إلى الزواج غير الطوعيّ أو إلى العمل الإجباري . والزواج القسري والإرغام على الإستمرار في زواج مرفوض تقع تحت الحالات المنصوص عليها في "بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال" ، لأنه يؤدّي إلى سيطرة إنسان على آخر ممّا قد يفضي إلى الاستغلال الجنسي أو العمل القسري أو الإجبار على تقديم الخدمات. إن التقارير التي تتحدّث عن وقوع نساء وأطفال سعوديين في شرك الإقامة الجبرية من قبل أقارب ذكور، أو الإرغام على الزواج أو على البقاء في زيجات ضد إرادتهم حسب قانون الأحوال الشخصية الجديد، تُعدّ أمثلة إضافية على حالات الاتجار بالبشر أو الخدمة غير الطوعية السائدة في المملكة.^{٧٦} إعتبارًا من عام ٢٠٢٠ ، أدرج القانون السعودي إستثناءات في معاقبة جريمة الاتجار بالبشر إذا إرتأت المحكمة ذلك، في حال كان الجاني من أفراد الأسرة. فقد أصدرت وزارة العدل السعودية قانونًا يجرّم الاتجار بالبشر بعنوان "معاقبة جريمة الاتجار بالبشر"^{٧٧} في محاولة تبدو ظاهريًا وكأنها تتصدى لقضايا الاتجار بالبشر في البلاد وتردّ على الانتقادات الدوليّة، ونصّ القانون على أنه "يجوز للمحكمة استبعاد الوالدين والأبناء والأزواج والأخوة والأخوات من أحكام هذه المادة". ما حقّقه هذا القانون فعليًا هو خلق ثغرة بنويّة تمهّد الطريق لمرتكبي الاتجار بالبشر للإفلات من العقاب كونهم من أفراد الأسرة المباشرين.

رُصدت مؤخرًا حالة سيّدة سعوديّة تعيش الآن في المنفى في الولايات المتحدة وقد عادت إلى المملكة العربيّة السعوديّة وهي حامل من زوجها الأمريكي. وعندما توفّي والدها فجأة أثناء وجودها في المملكة، استخدم شقيقها امتيازها كوليّ أمرها الجديد لإحتجازها وإجبارها على إنجاب طفلها في المملكة العربيّة السعوديّة وحجبها عن زوجها الأجنبي وعن منزلها في الولايات المتّحدة الأميركيّة.^{٧٨} في حالات أخرى تمّ الإبلاغ عنها، يتلاعب الأزواج السعوديون المطلّون في حقّ زيارة الأوالاد حين تكون الحضانة للأمّ، ويشهدون زورًا أمام محاكم التنفيذ أن الزيارات مع الأوالاد لم تتمّ. من خلال تليفق هذه الرواية، يمكن للأزواج إصدار حظر سفر ضد الأمّ، ممّا يقيّمها جبريًا في المملكة حيث تجمّد حساباتها المصرفيّة وتُمنع عنها الخدمات الحكوميّة.^{٧٩} إنّ تمكّن وليّ الأمر بسهولة من إساءة استخدام سلطته على زوجاته أو على أقاربهن يهدّد قدرتهنّ على التحرك وينتهك حقهنّ بالإستقلاليّة.

تسلط هذه القضيّة الضوء بصورة خاصّة على التحدّيات الجمّة التي تواجهها النساء اللواتي يحاولن العودة إلى ديارهنّ واستعادة حقوقهنّ، كما ترسم السياق لفهم كيفية وقوع الأفراد ضحية الاتجار بالبشر في ظل نظام وصاية الرجل.

٧٦ «إنهاء نظام الولاية في السعودية»، إيكونوميكي ناو، ٢٢ يوليو ٢٠٢٢، https://www.equalitynow.org/ending_male_guardianship_in_saudi_arabia.
٧٧ «تقرير حول الاتجار بالأشخاص في السعودية»، وزارة الخارجية الأميركية، ٥ يوليو ٢٠٢١، <https://www.state.gov/reports/trafficking-in-persons--2021/><https://www.state.gov/reports/trafficking-in-persons--2021/>

٧٨ مقابلة مؤسّسة حقوق الإنسان، الصيف «أ» في ١٠ أيلول ٢٠٢١.
٧٩ «تقرير وزارة الخارجية الأميركية حول حقوق الإنسان في السعودية».

ردود الفعل الدولية تجاه نظام الوصاية الذكورية

منذ ما قبل تشريعه رسمياً في العام ٢٠٢٢، تعرّض نظام وصاية الرجل في المملكة العربية السعودية لانتقادات شديدة وعلى مدى عقود بسبب إعتباره النساء السعوديات كمواطنات من الدرجة الثانية. فقد أشارت تقارير من هيومن رايتس ووتش مثلاً إلى أنّ نظام ولاية الرجل يجعل من النساء السعوديات "قاصرات دائمات" وغير قادرات على الحصول على حقوقهنّ الأساسية:^{٨٠}

في النشرة الدورية الشاملة للمملكة العربية السعودية في تشرين الثاني - نوفمبر ٢٠١٨ (Universal Periodic Review of Saudi Arabia)، دعت الأمم المتحدة الحكومة السعودية إلى إلغاء نظام الوصاية الذكورية.^{٨١} في العام ٢٠١٦، نظمت سيّدات سعوديات - ومن بينهنّ ناشطات بارزات في مجال حقوق المرأة امثال عزيزة اليوسف ولجين الهدلول وغيرهما - حملة من أجل إنهاء نظام الوصاية الذكورية، وحصلن على آلاف التوقيعات على عريضة عبر الإنترنت من مواطنين سعوديين يرغبون أبضاً بإنهاء الوصاية.^{٨٢} إلا أنّ تلك النساء تعرّضن لاحقاً للاعتقال والتعذيب في أيار- مايو ٢٠١٨، ويواجهن تهماً جنائية بسبب نشاطهنّ. إحدى التهم الجنائية التي واجهتها لجين الهدلول في المحكمة الجزائية المتخصصة في المملكة العربية السعودية (محكمة قضايا الإرهاب المزعومة) كانت على وجه التحديد، "المطالبة بإلغاء نظام وصاية الرجل".^{٨٣} في العام ٢٠١٩، وافق مجلس النواب الأمريكي على قرار يدين استمرار احتجاز الحكومة السعودية لناشطات حقوق المرأة وتعذيبهنّ.^{٨٤} وفي العام نفسه، صدر قرار من البرلمان الأوروبي دعا السعودية إلى إلغاء نظام ولاية الرجل بموافقة أكثر من الثلثين.^{٨٥}

أدت هذه الردود المحليّة والدوليّة في نهاية المطاف إلى قيام المملكة العربية السعودية بإصلاح الجوانب الأكثر تعريضاً للانتقاد في قانون ولاية الرجل. ففي أواخر العام ٢٠١٩، وسّعت المملكة حق المرأة في السفر، ومنحتها إستقلاليّة شكلية.^{٨٦} ومع ذلك، ما زال العديد من النساء اللواتي دافعن عن هذا الحق داخل المملكة في السجن، ويبقى عدد آخر منهنّ في الإقامة الجبرية في البلاد تحت حظر السفر.^{٨٧} كان التوسيع بمثابة واجهة شكلية للتطوّر، حيث تمّ إقرار قانون الأحوال الشخصية لاحقاً في حزيران- يونيو ٢٠٢٢، مما أبقى نظام الولاية الذكورية على حاله.

٨٠ «يوكسد إن: النساء ونظام الوصاية الذكورية»، هيومنرايتسووتش، ١٦ يوليو ٢٠١٦، <https://www.hrw.org/report-boxed/women-and-saudi-arabias-16/7/2016>.

٨١ سواغاتا سين، «نظام الوصاية في السعودية»، الحقوق بالمساواة: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ٦ نيسان ٢٠١٩، <https://www.rightsofequality.com/male-guardianship-in-saudi-arabia>.

٨٢ دومينيك روي، «آلاف النساء السعوديات تدعين لإلغاء الوصاية الذكورية»، تايم، ٢٧ أيلول ٢٠١٦، <https://www.time.com/saudi-arabia-women-male-guardianship/4508920>.

٨٣ «التهم ضد لجين»، لجين الهدلول، ١٤ يوليو ٢٠٢٣، <https://www.loujinalhathloul.org/arrest-torture-charges#charges>.

٨٤ الكونغرس الأميركي، هاوس، لجنة الخارجية، «129 . H. res»، تدين الحكومة السعودية على مواصلة احتجاز وانتهاك حقوق الناشطات المزعوم، المؤتمر ١١٦، الجلسة الأولى، ٢٢ أيار ٢٠١٩، <https://www.congress.gov/bill-actions/129/116th-congress/house-resolution>.

٨٥ «المشروعون في الإتحاد الأوروبي يحنون السعودية على إنهاء نظام الوصاية على النساء»، رويترز، ١٤ شباط ٢٠١٩، <https://www.reuters.com/article/uk-eu-saudi-women-idUKKCN1Q327T>.

٨٦ هيومنرايتسووتش، «السعودية: الإصلاحات المقترحة تتجاهل الحقوق الأساسية».

٨٧ ستيفاني نيبهيني، «الولايات المتحدة تحت السعودية على مراجعة قضايا سجناء الرأي»، رويترز، ٨ مارس ٢٠٢٢، <https://www.reuters.com/world/middle-east/us-calls-08-03-2022-saudi-arabia-lift-travel-bans-released-women-activists>.

وهكذا ، يستمر قانون الأحوال الشخصية في منح الرجال السعوديين الأدوات للتضييق على المرأة والإساءة إليها والسيطرة عليها. وهذا يسمح للدولة بالتهرب من المسؤولية عن أي خطأ أو ذنب وإسنادهم إلى أشخاص مجردين: أي الرجال الذين يمارسون هذه الأخطاء والذنوب.

في نهاية المطاف، إنَّ قانون الأحوال الشخصية معطوفاً على نظام الكفالة والمادة ٧ من قانون العمل يؤدِّون إلى تثبيت بناء واقع يضع النساء والمهاجرين بشكل ممنهج تحت رحمة المواطنين الذكور غير الخاضعة للرقابة. وسوف يتم توضيح العلاقة بين سوء تطبيق هذه القوانين والاتجار بالبشر لاحقاً من خلال سرد قصص الضحايا وتجارهم في المملكة. إنَّ النظام السعودي من خلال منحه الرجال السعوديين السلطة كي يسيئوا معاملة النساء، يؤسس حلقة قمعية تهدف المحافظة على قبضته على السلطة. النظام قادر جزئياً على العمل كديكتاتورية شمولية لأن السلطة الممنوحة للمواطنين الذكور تحاكي البنية القمعية ذاتها التي تفرضها الأسرة الحاكمة على شعبها. لذلك، يستحيل إلغاء هذه الأنظمة بشكل شامل دون تفكيك السلطوية السائدة في المملكة العربية السعودية.

ضحايا الإتجار بالبشر في المملكة العربية السعودية

من هم ضحايا الإتجار بالبشر في السعودية؟

ضحايا الاتجار بالبشر في السعودية لا ينتمون إلى فئة واحدة. فهم ينتمون إلى خلفيات إجتماعية وإقتصادية ووطنية ومهنية متنوعة. إلا أنَّ بعض الظروف والعوامل المشتركة بينها مثل وضع الأنثى أو مواجهة الفقر أو الانتماء إلى أقلية دينية أو إلى دولة نامية مثلاً، تزيد بشكل كبير من خطر التعرُّض للاتجار بالبشر في المملكة. كما أشير سابقاً، كون المملكة العربية السعودية ملكية مطلقة يضاعف احتمالية الاتجار ويقلص حظوظ وصول الضحايا للمساعدة القانونية اللازمة. فدراسة حالات الاتجار المبلَّغ عنها في المملكة العربية السعودية تظهر الدور الذي يلعبه نظام الكفالة في إنشاء ديناميات سلطوية تمكِّن الكفيل من الإساءة إلى المهاجرين الذين يفتقرون إلى الحماية بحكم قانون العمل في البلاد. بالإضافة إلى ذلك ، فإنَّ الافتقار إلى سبل الانصاف القانونية وآليات المساءلة للمكفولين يفاقم المشكلة، ممَّا يساهم بشكل كبير في الاتجار بالبشر في البلاد.

الفئة الأولى: استثناءات المادة ٧

الفئة الأكثر شيوعاً من ضحايا الاتجار بالبشر في المملكة هي فئة المستبعدين من حماية قانون العمل السعودي. كما أشير سابقاً، فإنّ المستبعدين هم العمّال المنزليين وأفراد الأسرة والعاملين في البحر والمزارعين كما العمّال المؤقتين، حسب ما تنصّ المادة ٧. ويعتمد هؤلاء العمّال على كفيّلتهم كي يسمح لهم بالخروج من البلاد. نظراً لإجراءات الخروج القمعيّة في المملكة العربيّة السعوديّة، فإنّ غالبية الأفراد المحاصرين في البلاد يأتون من دول نامية في آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط. إذا وجدوا أنفسهم في وضع خطر تجاه صاحب العمل، يسهل السيطرة عليهم واحتجازهم من قبل كفلائهم خاصّة أنّهم يفتقرون إلى مسارات آمنة للحصول على المساعدة القانونية.^{٨٨}

الفئة الثانية: الموظفون المحميون بموجب قانون العمل

يخضع عمّال القطاع الخاص الأجنبي في المملكة العربيّة السعوديّة لحماية قانون العمل السعودي ويصنّفون ضمن الفئة الثانية. العديد من هؤلاء المهاجرين هم عمّال ذوي مهارات توظفهم شركات دولية، أو يعملون في القطاعات الطبيّة وفي التعليم.^{٨٩} في هذه الفئة، قد يخضع العديد من أصحاب العمل الذين يعملون في شركات دوليّة لقوانين شركاتهم المحلية، وبالتالي، يتمتّع عمّالهم بمستوى من الحماية أعلى من العمّال الخاضعين لقانون العمل السعودي. يأتي العديد من العمّال في هذه الفئة أيضاً من خلفيّات اجتماعيّة واقتصاديّة أعلى تتيح لهم التضحيات المالية إذا ما وجدوا أنفسهم في ظروف عمل غير مؤاتية.

كما أشير سابقاً، هناك عدد أقل بكثير من حالات الاتجار بالبشر ضمن هذه الفئة مقارنة بأيّ فئة أخرى. حالات الإتجار تحت هذه الفئة نادرة، لكن البعض أفاد مع ذلك بأنهم أُجبروا على تحمّل أوضاع عمل غير عادلة أو منَعوا من إنهاء عقد العمل وعادوا إلى وطنهم حين طلب منهم ذلك، وهذا ما تمّ توثيقه في تقرير حقوق الإنسان الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكيّة لعام ٢٠٢١ عن المملكة العربيّة السعوديّة.^{٩٠}

٨٨ هيومنرايتسووتش، «السعوديّة: إصلاحات العمل غير كافية»

٨٩ «القوى العاملة ذات التعليم العالي، ذكور»، البنك الدولي، يونيو ٢٠٢٢، <https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.ADVN.MA.ZS?locations=SA>.

٩٠ وزارة الخارجية الأمريكيّة، «تقرير الإتجار بالأشخاص في السعوديّة».

الفئة الثالثة: العمّال غير المسجّلين

يبقى عاملو الفئة الثالثة وهم غير الموثقين منهم، الأكثر عرضةً لخطر الاتجار بالبشر. وأكثرهم العمّال غير المسجّلين من المهاجرين الذين صُودرت أوراقهم من قبل أصحاب العمل. يستحيل في هذه الحال على هؤلاء العمّال مغادرة البلاد إذا رغبوا ترك أرباب العمل الظالمين، نظرًا لأن الإجراءات الجمركية في المملكة العربية السعودية توجب تسجيل بصمة الأصابع وتأشيرة خروج مسجّلة عبر الإنترنت بالإضافة إلى إذن من صاحب العمل^{٩١} في هذا السياق، يجوز لأصحاب العمل رفض تجديد وثائق موظفيهم وتركهم بوضع مخالف للقانون. كما يجوز لهم في حال غادر الموظف العمل ان يعتبروه فارًا وأن يرفضوا منحه الإذن بالخروج من البلاد. ونتيجةً لذلك، يبقى العمّال بالإقامة الجبرية في البلاد في ظل ظروف قاسية، ويُجبرون على العمل خارج نطاق القانون طلباً للرزق ويقعون بذلك ضحية الاتجار بالبشر. ونظراً لحجز حساباتهم المصرفية ولصعوبة إجراءات الخروج، يضطرّ الكثيرون إلى العمل المدفوع نقدًا وغير المصرّح به، مما يؤدي إلى العمل القسري^{٩٢}.

أفادت التقارير بخروج ٧٥٨,٥٧٠ مقيمًا أجنبيًا من ١٤٠ جنسية مختلفة من المملكة العربية السعودية في العام ٢٠١٧ حين أصدرت الحكومة عفوًا عن العمّال غير الشرعيين – لا سيّما أولئك الذين يعملون لدى صاحب عمل غير كفيلهم أو يقومون بأعمال غير التي صرّحوا عنها رسميًا – فتمكّنوا من المغادرة دون عواقب^{٩٣}. في نهاية آب – أغسطس ٢٠١٨، تمّ اعتقال ١,٦ مليون مقيمًا أجنبيًا، معظمهم بسبب إقامتهم المنتهية الصلاحية (١,٢٣٨,٠٤٦)، أو بسبب إنتهاك قوانين العمل (٢٠٥,٢٦٣)، أو عبور الحدود بشكل غير قانوني (١٢٣,٧٦٧).

وكان معظم أفراد المجموعة الأخيرة من اليمن^{٩٤} ومع ذلك، فإن جهود النظام السعودي لقمع حجم العمّال غير المسجّلين يبقى موضع جدل كبير نظراً للظروف غير الإنسانية السائدة في مراكز الاحتجاز التعسفي^{٩٥}.

الفئة الرابعة: أفراد الأسرة

إنّ أفراد أسر المواطنين أو المقيمين في المملكة العربية السعودية ينتمون أيضًا إلى الفئة المعرضة بشدة لمخاطر الاتجار بالبشر من خارج إطار إصلاحات آذار – مارس ٢٠٢١ الذي أصلح إجراءات تأشيرة الخروج. قد تشمل هذه الفئة السعوديين أو غير السعوديين الذين يخضعون لنظام ولاية الرجل، والأزواج او المعالون الأجانب من مقيمين أو مواطنين، فضلاً عن مكتومي القيد. فالأجنبيات اللواتي يتزوجن من سعوديين يخضعن لنظام الكفالة، ويحتجن لإذن للعمل وللخروج من البلاد واستعمال الحسابات المصرفية وغيرها من الحقوق الأساسية.

٩١ مجلس الهجرة واللجئين في كندا، «E.SAU105398».

٩٢ الحيدري، «معارضات ومستبدون: فحتجة في السعودية، نظام الكفالة».

٩٣ دو بيلير، «الديموغرافيا والهجرة وسوق العمل في العربية السعودية»، ٧.

٩٤ نفس المرجع.

٩٥ «وكاننا لسنا بشر: العودة القسرية، ظروف الإحتجاز المهينة للمهاجرين الإثيوبيين في السعودية»، امنستي انترناشونال، ١٦ كانون الثاني ٢٠٢٢، <https://www.amnesty.org/..٦.٢.٢٢>

<https://www.amnesty.org/..٦.٢.٢٢> /en/2022/5826/en/documents/mde23

إنّ هذه الفئة لا تحظى دائماً بإهتمام الحكومات حول العالم. فقد تناول تقرير الاتجار بالبشر الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكيّة مراراً، الدور البارز لنظام الكفالة في الاتجار بالبشر وأشار إلى الاستغلال الذي واجهته "مجتمعات العمّال المهاجرين الواسعة"^{٩٦} ومع ذلك ، لم يُشير تقرير الاتجار بالبشر لعام ٢٠٢٠ إلى وضع الأزواج الأجانب الذين تمّ وضعهم تحت خانة الـ "موظفين" لشركائهم حسب هذا النظام. يمكن أن تُحجز النساء قسراً في المملكة العربيّة السعوديّة في إطار الزواج وأن تُرحّل إذا حاولت مغادرة البلاد. وقد واجهت النساء احتمال فقدان حضانة الأطفال بالإضافة إلى عقوبة العصيان الذي يعتبره القانون السعوديّ جريمة.^{٩٧}

قام الأزواج السعوديّون في السابق، بالتبليغ عن زوجاتهم باعتبارهن هاربات من المنزل وكان يتمّ اعتقالهن وإنهاء إقامتهن بمرور الزمن من أجل منع وصولهن إلى المال وحتى حرمانهن من أطفالهن خلال إتمام الإجراءات. ولطالما قاست النساء من الإستعباد المنزلي ومن الاستعباد الجنسي من قبل أزواجهن كي تتجنّب تلك التبعات.^{٩٨} ونظراً لأن الأزواج يمكنهم حتى اليوم منع زوجاتهن الأجنبيّات من العمل، تبقى تلك الأمّهات الأجنبيّات عرضة للإحتجاز في السعوديّة وتحت رحمة أزواجهن السعوديّين التامّة من الناحية الماديّة. وما يزيد هذا الوضع سوءاً هو عدم إمكانيّة الاجانب الحصول على مساعدة الدولة.

اعترفت الكثير من النساء الأجنبيّات لمؤسّسة حقوق الإنسان HRF بأنهن يخشّين سلطة أزواجهن عليهنّ وأنه لا سبيل لهنّ إلا تحمّل سوء المعاملة بصمت. فالحلّ الأوحد للإفلات يبقى الطلاق، ولكن الطلاق دونه صعوبات ومخاطر جمّة أمام الزوجة الأجنبيّة. كما يخلق نظام ولاية الرجل في المملكة العربيّة السعوديّة عقبات قانونيّة مماثلة إذ يتيح للذكور ان يجبروا النساء على الزواج بهم ولا يُسمح لهنّ إنهاءً للزواج.^{٩٩} يأتي أفراد الأسرة مباشرة بعد عمّال الفئة الأولى من حيث عدم الإستفادة من حماية قانون العمل، إذ أن تقارير كثيرة تفيد عن وقوعهم في الإحتجاز وتعرّضهم للاتجار في البلاد حسب التعريف الذي تحدّده مؤسّسة حقوق الإنسان.

٩٦ «تقرير الإتجار بالأشخاص في السعوديّة ٢٠٢٠»، وزارة الخارجية، يونيو ٢٠٢٠، ٤٢٨. <https://www.state.gov/wp-content/uploads/FINAL.pdf-062420-Complete>

٩٧ «نظام الكفالة و الوصاية الذكورية بحجز الأمهات الأمريكيات وأولادهن في السعوديّة»، فريدومفورورد، مركز السياسات الدولية، ٢ أيلول ٢٠٢٠، <https://freedomforward.org/pdf/08-2020-Brief-FF-Kafala-Guardianship-Brief/09/2020/wp-content/uploads>

٩٨ «حقوق الإنسان في السعوديّة: تحديث»، لجنة حقوق الإنسان، الكونغرس الأميركي، ١٠ نوفمبر ٢٠٢٠، <https://humanrightscommission.house.gov/events/hearings/human-rights-saudi-arabia-update>

٩٩ نيا فان فاعتندونك، «لقد غيّرت السعوديّة قوانين الوصاية، ولكن الناشطات اللواتي حاربن هذه النظم لم يزلن سجينات»، فوكس ميديا، ٢ آب ٢٠١٩، <https://www.vox.com/saudi-arabia-guardianship-laws-women-travel-employment-mbs/20752864/3/8/2019/world>

قصص الضحايا

في تشرين الأول- أكتوبر ٢٠٢١، وجّه عدد من مقرري الأمم المتحدة رسالة مشتركة إلى حكومة المملكة العربية السعودية، تناولوا فيها ظروف عيش ٣٠ امرأة فيتنامية تمّ الاتجار بهنّ في المملكة العربية السعودية^١، وقد أُفيد عن تعرّضهن للضرب والتعذيب وللمعاملة المهينة من إعتداءات جنسية وحرمان من الطعام والرعاية الطبية، وصولاً إلى العمل القسري برواتب متدنّية وأحياناً دون أجر إطلاقاً^٢، ودُكر أنّ العديد من الضحايا تم احتجازهنّ من قبل المسؤولين السعوديين بعد هروبهنّ من أصحاب عملهنّ المسيئين^٣.

كما علّم بأن المسؤولين السعوديين لم يُجروا أيّ تحقيقات ضدّ أصحاب العمل السعوديين المرتكبين^٤، وُضع المسؤولون السعوديون العديد من هؤلاء النساء في المركز الوطني للخدمات الاجتماعية (سكن)، حيث صودرت أوراقهنّ الثبوتية ومُنعن من الخروج - وكل هذه الممارسات شائعة ينفذها الكفلاء عادة على نساءهم^٥، وسلّطت المراسلة الضوء خاصة على حالة فتاة قاصر كانت تعاني من صدام مزمن بسبب الضرب المتكرّر على رأسها. حين حاولت رفع قضيتها للشركة التي توظّفها، VINACO، لم تصل إلى نتيجة بل طالبوا بزيادة العمل. فتواصلت مع ممثّل VINACO لترتيب عودتها إذ شعرت أنها لن تتحمل العيش أكثر فحصلت على تذكرة العودة إلى وطنها^٦، إلا أن وضعها تدهور وتوفيت قبل أن تتمكّن من العودة. وتذرّعت VINACO بعدها بأسباب شتى كي تعلن وفاتها للعائلة.

وفقاً لمنظمة "أمريكيون من أجل الديمقراطية" و"حقوق الإنسان في البحرين"، يتعرّض العمّال اليمنيون في المملكة العربية السعودية للعديد من الانتهاكات لحقوقهم، بما فيها التمييز في المعاملة والعمل بدون أجر والاحتجاز التعسفي^٧.

ففي شهر آذار- مارس ٢٠٢٢ وخلال أسبوع واحد، تمّ اعتقال ١٥٠٠٠ مهاجرًا، يمنيّين بغالبيتهم، بشكل تعسفي واحتجزوا في زنانات مكتظة قبل ان يرخلوا إلى بلادهم. وقد كانت بيئة السجون بائسة لدرجة جعلت المسؤولين السعوديين يخشون من تسرّب صور عنها إلى العالم الخارجي، فعمدوا إلى مصادرة الهواتف والأجهزة الأخرى التي عثروا عليها مع المحتجزين^٨. إن الجهود التي تبذلها السلطات السعودية لإخفاء حقيقة الأوضاع في السجون وأحوالها المزرية تعطي مثلاً عن الاستهداف المنهجي لمهاجري الدول النامية، وتكشف عن تجاهل الإصلاحات الجوهرية الكفيلة بتأمين راحة السّكان المهاجرين المستضعفين.

١٠. نشرة من الأمم المتحدة، UNFICIL SAU UA ٢٠٢١، ٢٥ تشرين الأول ٢٠٢١، [https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?g...26747=1d](https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?g...)

١١. نفس المرجع.

١٢. نفس المرجع.

١٣. نفس المرجع، ٣.

١٤. نفس المرجع، ١.

١٥. نفس المرجع، ٣.

١٦. نفس المرجع، ٤.

١٧. «انتهاكات حقوق الإنسان ضد العمّال اليمنيّين المهاجرين في السعودية»، أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، ٥ يونيو ٢٠٢٢، <https://www.20in%20workers%20migrant%human-rights-violations-of-yemeni-migrant-workers-in-saudi-arabia/#:~:text=Yemeni/06/2022/adhrb.org,20contracts%20employment%20of%20termination%20to,unjustified%20subjected%20been%20have%20Arabia%Saudi>

تواصل النساء ، ولا سيما العاملات المنزليّات ، التبليغ عن حالات عنف جنسي وجسدي يتعرّضن له بينما ينعم الجناة بالإفلات التامّ من العقاب. في شهادة أمام الكونغرس الأمريكي ، في العام ٢٠٢٠ روت امرأة ما شهدته من سوء المعاملة تجاه عاملات المنازل في الرياض:

في العام ٢٠١٨ ، قابلت امرأة فلبينية في سفارة بلادها في الرياض، وكانت قد استقدمت إلى المملكة العربيّة السعوديّة كي تعمل كخادمة منزلية. تعرّضت للاغتصاب بشكل متكرّر من قبل ابن كفيها البالغ من العمر ١٦ عامًا. عندما أبلغت الشرطة، اتّصلوا بكفيها الذي قام بإرجاعها إلى منزله حيث تعرّضت للضرب المبرح. عندما حملت، طلب منها كفيها أن تلجأ إلى الإجهاض وهو غير قانوني فرفضت ذلك بسبب إلتزامها الديني. فحملوها [كفلاؤها] وأدخلوا بعنف في جسمها تعليقة ثياب ولكنها لم تجهض. فقررت الأسرة حبسها داخل المنزل حتى الولادة وحين وضعت مولودها، أخذوا المولود ورحلوه. لم تعرف هذه الأم إن كان ولدها فد قتل أم أعطي لعائلة أخرى كي تربيّه على أنه ولدها.^{١٨}

وحتى يوم تحرير هذا التقرير، لم تتم إدانة الكفلاء السعوديين الذين ارتكبوا الفضائح تحت غطاء أحكام القانون السعودي، ولم يدانوا على الجرائم المرتكبة بحق تلك المرأة.

في شباط- فبراير ٢٠٢٢ ، وخلال تجميعها لبيانات عن مختلف ضحايا الاتجار بالبشر في المملكة، تنبّهت مؤسسة حقوق الإنسان إلى أنّ وثيقة السفر المؤقتة - المعروفة باسم "جواز المرور" - غالبًا ما تُستخدم في حالات الاختطاف لإعادة الأطفال من الولايات المتحدة إلى المملكة العربيّة السعوديّة، لإعاقة خروج الأبناء بعدها من السعوديّة حتى لو كان لديهم جواز سفر أجنبي. فأبناء المواطنين السعوديين لا يستطيعون دخول المملكة العربيّة السعوديّة إلا بجواز السفر السعودي أو بجواز المرور^{١٩}

أفادت كارلي موريس، وهي مواطنة أمريكية كانت متزوّجة من رجل سعودي، أن زوجها السابق أجبرها وطفلتها على السفر من الولايات المتحدة إلى المملكة العربيّة السعوديّة من أجل أن تلتقي ابنتها تالا بعائلة والدها. دخلت الأم المملكة العربيّة السعوديّة بتأشيرة سياحية عام ٢٠١٩ ، ودخلت البنت بجواز مرور تم إصداره من سفارة المملكة العربيّة السعوديّة في الولايات المتّحدة. وما أن وصلت البلاد حتى صادر والد الطفلة وثائق سفرهنّ ، واحتجز الأم والطفلة ثم رفع دعوى لحضانة الطفلة وقدمّ اتهامات جنائية ضدّ الأم. قدّم زوج موريس السابق الطلب لحصول تالا على الجنسية السعوديّة، الأمر الذي أخضعها لقيود نظام ولاية الرجل ومنعها من مغادرة البلاد دون موافقة والدها السعودي. أمّا الأم فقد احتجزها زوجها السابق سجينّة في شقّة حيث كانت تحصل أحياناً على بعض الطعام والماء. كان وضعها كسائحة في البلاد يمنعها من العمل ومن الاستفادة من تمثيل قانوني أو رفع أيّ دعوى. في آب- أغسطس ٢٠٢٢ ، صرّحت موريس أنها "على وشك أن تُرمى في الشارع" مع طفلتها ،

١٠٨ الكونغرس الاميركي، هاوس، لجنة توم لانتوس لحقوق الإنسان، تحديث حول حقوق الإنسان في السعوديّة، المؤتمر ١١٦، الجلسة الثانية، ٢٠٢٠.
١٠٩ «الدة تستخدم علاقاتها الدولية لإخراج أولادها من السعوديّة وإرجاعهم إلى وطنهم»، فوكس نيوز ديترويت، ٢٦ يوليو ٢٠٢٠، <https://www.fox2detroit.com/news/>
١١٠ أليكس ماركاردت وجينفر هانسلر، «تُحرب بعض منظمات حقوق الإنسان عن قلقها حول مصير مواطن أميركي يُزعم أنّه محتجز في السعوديّة»، سي إن إن، ١٠ نوفمبر ٢٠٢٢، <https://www.cnn.com/politics/carly-morris-american-saudi-arabia/10/11/2022/>
١١١ مايك تومسون، «أمّ محتجزة في السعوديّة تنازل من أجل تحرير ابنتها»، بي بي سي نيوز، ٢٨ كانون الأول ٢٠٢٢، [62903758-https://www.bbc.com/news/world](https://www.bbc.com/news/world-62903758)

إذ أن زوجها السابق توقّف عن دفع الإيجار وعن إحضار الطعام والحوائج المنزلية انتقامًا منها لمحاولتها الاحتفاظ بطفلتها. فلجأت إلى وسائل التواصل الاجتماعي لطلب المساعدة وقد تمّ لاحقًا وضعها قيد التحقيق بتهمة "الإخلال بالنظام العام". كُبلت واحتُجزت لمدة يومين في تشرين الأول-أكتوبر ٢٠٢٢، وأخذت منها طفلتها وسُلمت لأبيها.^{١١٢}

وبالمثل، أفادت مواطنة كندية بأن زوجها خدعها وأقنعها بالسفر من كندا إلى المملكة العربيّة السعوديّة بتأشيرة سياحيّة مع أطفالها الأربعة. بمجرد وصولها إلى البلاد، منعهم الزوج من المغادرة. وفي أيار-مايو ٢٠٢٢، أفادت مواطنة كندية أخرى بأنها احتُجزت أيضاً من قبل زوجها في المملكة العربيّة السعوديّة. وذكر أن الزوج السعودي استخدم سلطته ككفيل لحظر الخروج على زوجته، وأنهى صلاحية إقامتها بعد إنتهاء مدينتها القانونية، مما حرّمها من إمكانية العمل أو الحصول على الرعاية الطّبيّة أو الخروج من المملكة.

في تموز-يوليو ٢٠٢٢، أبلغت امرأة أمريكية من كاليفورنيا مؤسّسة حقوق الإنسان أن ابنتها وحفيديها، وهنّ مواطنات أمريكيات، مُنعن من مغادرة المملكة العربيّة السعوديّة. فقد سُمح لهنّ بالخروج من المملكة العربيّة السعوديّة مرة واحدة في العام ٢٠١٧ والعودة إلى الولايات المتحدة بعد وفاة والد الابنة، وهو من قدامى المحاربين في البحرية الأمريكيّة، الذي قضى دون أن يقابل حفيداته. ثم تطلّقت الابنة من زوجها في العام ٢٠١٨. فقام الزوج السابق وهو الكفيل بترحيلها من المملكة العربيّة السعوديّة في العام ٢٠١٩، محتفظاً بحضانة طفليهما. كانت هذه الانتهاكات نتيجة واضحة لاستغلال الزوج السابق لسلطته في ظل نظام الكفالة، وقد ساهم القضاء السعودي باستمرار هذه المظالم حيث أنّ المحاكم السعوديّة بممارساتها التمييزية أعطت الزوج الأفضلية في نهاية المطاف. منذ عودة الابنة إلى المملكة في نفس العام، واجهت معركة الحضانة، مستشهدةً باستمرار بالتمييز القائم على الجنس الذي واجهته في المحكمة كعائق واضح أمام سعيها لتحقيق العدالة والمساءلة.

وفقًا لوثائق المحكمة التي استعرضتها مؤسّسة حقوق الإنسان في كانون الثاني-يونيو ٢٠٢٢، يُحظر على النساء اللواتي يتزوجن مجدّدًا الاحتفاظ بحضانة أطفالهنّ. ومع ذلك، فقد تزوّج كلا الوالدين منذ ذلك الحين. إن النظام السعودي، بحرمانه النساء الحفاظ على حضانة أطفالهنّ من خلال المؤسّسات، يضعهنّ في موقف الضعف ويرغمهنّ على البقاء في المملكة خوفًا من فقدان سبيل الوصول إلى أطفالهن، مما يعرّض سلامة وأمان هؤلاء للخطر.

في تموز-يوليو ٢٠٢٢، تلقت مؤسّسة حقوق الإنسان شهادة مواطن هندي، أحمد عبد المجيد، الذي عمل لعقود في السعوديّة في شركة يملكها وليّ العهد السعودي محمّد بن سلمان. تمّ فصل عبد المجيد في آذار-مارس ٢٠٢٠ وأجبر، بعد إنهاء خدمته، على العمل دون أجر لمدة ستة أشهر كما أجبرته الشركة على استرداد المستحقّات الماليّة لها لدى عملائها.

كان عبد المجيد حينها تحت رعاية الشركة التي حطرت عليه مغادرة المملكة العربيّة السعوديّة قبل تحصيل هذه المستحقّات، مع أنّه أكّد أنه ليس مسؤولاً عنها. خلال فترة عمله القسري في الشركة، أصيبت زوجته بالمرض وتدهورت صحتها سريعاً. وعلى الرغم من مطالبته المتكرّرة ان يطلق صاحب العمل سراحه لمغادرة البلاد، كان يقابل بالرفض الدائم إلى أن أجبرته الشركة على دفع مستحقّات العملاء للشركة من جيبه الخاصّ. فأضطر عبد المجيد إلى بيع منزله في الهند وأصول أخرى أيضاً كي يشتري تذكرة العودة إلى بلاده^{١١٣}. إذا كانت الحالات السابقة الذكر قد أوضحت كيف يستفيد النظام السعوديّ طبيعياً من سياسات الهجرة والعمل الاستغلالية، فإن حالة عبد المجيد تُظهر كيف يتواطأ أيضاً بعض المواطنين صراحةً مع النظام ويرتكبون نفس الأعمال الفظيعة ويستفيدون منها.

تشكل هذه الحالات حلقة من نهج واسع النطاق في مجال خطف الحريات والاتجار بالبشر والذي يطال ضحايا من مختلف الجنسيّات والخلفيّات. وفقاً لمبادرة الحرية، فقد قبض على أكثر من ١,٢٤٢ مواطناً أجنبيّاً في المملكة العربيّة السعوديّة بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١^{١١٤}. وكما أوضح أحد ضحايا الاتجار بالبشر لمؤسسة حقوق الإنسان، "هذه القصص ليست سوى جزء بسيط من الإساءة الممنهجة للعمّال والمهاجرين [في المملكة العربيّة السعوديّة]"^{١١٥}.

دور الدولة وحدود القانون

الديناميّات السياسيّة التي تساهم في تجارة البشر

لا بدّ من الربط بين النظام السلطوي المنتشر في المملكة العربيّة السعوديّة والتقاطع الموجود بين قانون العمل السعودي ونظامي الكفالة والوصاية الذكورية.

تعرّفت أطروحة دكتوراه نشرتها جامعة أيرلندا الوطنية في غالواي على خطّة " تفويض القمع " من خلال أنظمة العمّالة الوافدة في المملكة العربيّة السعوديّة. وبيّنت أنّ أنظمة مثل نظام الكفالة والوصاية الذكورية هي تكتيكات قانونيّة تنتهجها الأنظمة الاستبداديّة الديكتاتورية لتمرير

١١٣ مؤسسة حقوق الإنسان، في تواصل مع إحدى الضحايا، يوليو ٢٠٢٢.

١١٤ مبادرة الحرية، « صديق أم عدو: القمع الحكومي السعودي في أميركا وحول العالم»، ٢١.

١١٥ مؤسسة حقوق الإنسان، في تواصل مع إحدى الضحايا، ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٢.

المساءلة عن انتهاكاته على الرغم من كونه نتيجة النظام القانوني الذي أنشأه الحكم وحماه وفرضه على المجتمع.^{١٦}

حين تدّعي الدولة بأن الانتهاكات ضد العمّال الأجانب هي محض فردية وأنها ناتجة عن سوء تطبيق للأنظمة من قبل المواطنين وليس نتاجاً لسياساتها، تكون قد تهرّبت من خطر المساءلة عن مثل هذه الانتهاكات.

وقد دعمت الدراسات الإضافية التي قادتها كريستيان أولريشسن وإنجو فورستنليشنر وإيميلي روتليدج هذه الاستنتاجات.^{١٧} إذ يبدو أنّ النظام الديكتاتوري القائم في الخليج يعطي الأفضلية للعمّال المهاجرين الآسيويين وذلك لأسباب سياسية واضحة، يُرجعها أولريشسن إلى عدم وجود تقارب لغوي أو ديني أو ثقافي مع هؤلاء الأجانب وكذلك لأنهم لا يهتمون للنشاطات السياسية القائمة على الطبقيّة والحركات القوميّة العربيّة التي قد تهدّد النظام الحاكم.^{١٨} وهذه الفكرة تبرهن مجدداً بأنّ السلطة تحيك بدقة خطتها القانونية بهدف خنق المطالبات السياسية من داخل المجتمع سواء من قبل السعوديين ام غيرهم من السكّان الأجانب. علماً أنّ نظام الكفالة هو نظام يقوم على الإستمرار باستغلال المجتمعات الضعيفة، فالنظام الحاكم ليس مستعجلاً على إلغائه لأنّه يوفّر لبعض المحظيين من المواطنين السعوديين فوائد سياسية جمّة. فأولويّة الأنظمة الاستبدادية تبقى في الحفاظ على الحكم، وليس إلغاء الأنظمة التي تساهم في انتهاكات حقوق الإنسان والاتجار بالبشر. كل هذا يبرهن نظرية أن الاستبداد أو السلطويّة يبقى هو السبب الأساسي للاتجار بالبشر.^{١٩}

ردود الحكومات على الآليات القانونية الدولية بشأن الاتجار بالبشر

رداً على التقرير الذي نشره المقررّون الخاصّون للأمم المتّحدة في تشرين الأول- اكتوبر ٢٠٢١ بشأن ٣٠ امرأة فيتنامية والمذكور سابقاً، رفض النظام السعودي كل المسؤوليّة ونفى جميع الاتهامات المنسوبة إليه بشأن الاستيلاء على أوراق العاملات الثبوتية وزعم أن النساء كنّ ضيوفاً في المملكة وكنّ يتمتّعن بحريّة التحرك كما "كما يحلو لهنّ". بل ذهب النظام إلى توجيه اللوم للضحايا، وإدّعى أن الضحايا في بعض الحالات رفضن مغادرة السعودية كما رفضن أيضاً العودة إلى ديارهنّ، و أنه تم تقديم خدمات مجانية من المحامين لبعض الضحايا، لكنها رُفضت. أما فيما

١٦ بيتاني الحيدري، «لا إكراه في الدين: الحرية والحقوق القانونية كما يدركها المواطنون السعوديون» (مناقشة دكتوراه في جامعة غالوي الوطنية، ٢٠٢٢).

١٧ كريستيان كوتساووليرشنر «العمّال المهاجرون في الخليج»، دول الخليج في الإقتصاد السياسي الدولي، ٢٠١٦، ٨٦-١٦٧، https://doi.org/10.1057/9781137385611/10.1057/9781137385611_9، غوفورستنليشنر وإيميلي جاين راتلج، «إختلال التوازن الديموغرافي في مجلس تعاون الخليج: التصوّر والواقع واختيار السياسات»، ميدل إيست بوليسي، كانون الأول ٢٠١١، <https://doi.org/10.1111/j.1475.4967.2011.00508.x>.

١٨ شيخة العاشم، «العمّال الأجانب المهمّشون في الكويت: النعد الأخلاقي» موقع لندن سكول أوف إيكونوميكس، ٢٠٢٠، <https://blogs.lse.ac.uk/mec/2020/08/26/marginalised-foreign-labour-in-kuwait-an-ethical-perspective/>.

١٩ برانشيويدوانز وملاك جمال، الاتجار بالبشر يعود لسبب جوهري - وهو في تصاعد حول العالم، تايم، ٣٠ يوليو ٢٠١٩، <https://time.com/5638667/human-trafficking-cause/>.

٢٠ سيوبحانالمالي، «نشرة الأمم المتحدة SAU UA ٢٠٢١/١٢ مكتب المفوض الأعلى للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ٢٥ كانون الأول ٢٠٢١، <https://spcommreports.ohchr.org/26747=TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gld>.

٢١ مرجع جوابي ٢٣٧٥٣٢، «البعثة السعودية الدائمة إلى الأمم المتحدة في جنيف، ٢٥ تشرين الأول ٢٠٢١، <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/36748=DownloadFile?gld>.

الاستنتاجات والتوصيات الاستنتاجات

بذل النظام السعودي جهوداً جبّارة ليوهم المجتمع الدولي بأنه يعالج مشكلة الاتجار بالبشر، في الوقت الذي فشل فيه في إصلاح قانون العمل السعودي ونظام الكفالة ونظام الوصاية الذكورية وهي قوانين تساهم بطبيعتها في إرساء هذه الممارسة. إنَّ قانون العمل السعودي يتضمّن أحكاماً أساسية تؤمّن حماية فئة صغيرة ومحظية من العمّال في المملكة العربيّة السعوديّة، بينما يضع نظام الكفالة والوصاية الذكورية المقيمين الأجانب كما النساء السعوديات تحت رحمة كفلائهم أو الأولياء عليهم. إن سلطة الكفيل واسعة النطاق وتطال حياة المكفولين بعمق، فهي لا تقتصر على العلاقة بين صاحب العمل والموظّف، ولكنها تتعدّها لتصل أيضًا إلى العلاقات الأسريّة في حال زواج رعايا أجنبيّات من مواطنين سعوديين أو مقيمين إذ يقعن مع أطفالهن تحت رحمة الأزواج. إنّ تفويض الكفيل أو الوصيّ بسلطة اتّخاذ القرارات المهمّة والمسؤوليات عن الضروريات المعيشيّة تشبه في كثير من الأحيان حالة التملّك في ظلّ نظامي الكفالة والوصاية الذكورية حتى تصل إلى شكل من أشكال الرقّ الحديث وذلك من خلال منح الكفيل سلطة إكراه الضحايا على السخرة والزواج والإقامة الجبريّة في السعوديّة.

لقد أعلن النظام السعودي عن إصلاحات جديدة لنظام الكفالة. ولكنها لا تنطبق على فئات العمّال المستثناة من الحماية بموجب قانون العمل السعودي، وهي تُعدّ بالملايين من القوى العاملة الأجنبيّة في المملكة العربيّة السعوديّة وهي التي تشكّل تقليدياً الفئات الأكثر عرضةً للاتجار وللسخرة في البلاد.^{١٢٦} فأدخلت عوضًا عن ذلك تعديلات لصالح الموظّفين المتميّزين في القطاع الخاصّ مثل الحقّ في طلب تأشيرات الخروج الخاصّة بهم دون المرور بموافقة أصحاب العمل لمغادرة البلاد - وكانت هذه من الانتقادات الأساسيّة لنظام الكفالة. في الخلاصة، نشير إلى عدم وجود سبب يبرّر استبعاد فئات المادة ٧ من العمّال أو أفراد الأسرة المباشرين من حماية قانون العمل، خاصّة أن هذه الفئات والعمّال المنزليّات على وجه التحديد هي الأكثر عرضةً لسوء المعاملة وللاتجار بهنّ.

كما أشير سابقًا، إن نظام وصاية الرجل، الذي نفى النظام السعودي وجوده، أُدخل رسميًا في قانون الأحوال الشخصية في العام ٢٠٢٢. ولا يزال هذا القانون يتضمّن الكثير من الممارسات الإشكالية. سُمح للنساء ما فوق ٢١ عامًا بالسفر دوليًا دون إذن ولي الأمر وكان هذا الإصلاح منتظرًا منذ أمد وقد رُحّب به في جميع أنحاء العالم.

حتى العام ٢٠٢٢ ، كانت الانتقادات الدولية تطال في المقام الأول الحظر المفروض على المرأة بشأن قيادة السيارة والسفر الدولي ولكن لم تكن هذه الإنتقادات تقدّر مدى تأثير السياسات الممنهجة، مثل نظام ولاية الرجل أو نظام الكفالة، على حياة المرأة اليومية أيضًا في المملكة العربية السعودية. ومع أنّ النظام السعودي عالج بعض هذه المسائل الأساسية فلا يزال التمييز بين الجنسين بنويًا في المملكة. فتحقيق المساواة بين الجنسين يتطلب تجاوز الإصلاحات السطحية للوصول إلى عمق التحدّيات النظامية المذكورة أعلاه.

إنّ انعدام المساواة الذي يعاني منه الملايين من المستضعفين في المملكة العربية السعودية في ظل نظامي الكفالة والوصاية الذكورية والحماية المزعومة التي يوقرها قانون العمل السعودي، ساهمت جميعها في ممارسة الاتجار بالبشر. بالإضافة إلى دورها المشجّع لأشكال الرقّ الحديثة والتعذيب وإلحاق الأذى والإحتجاز الجبري والإستعباد إلى ما هنالك من ضروب القسوة والمعاملة المهينة واللا إنسانية. توضح دراسة الحالات الواردة في هذا التقرير أن هذه المشكلات منتشرة في المملكة العربية السعودية وأنه من غير الممكن التخلص منها دون إلغاء كامل لهذه الأنظمة. فقد فشل النظام السعودي في إصلاح ديناميات السلطة داخل الشركات وفي كنف الأسر وصبّ اهتمامه على ضرورة الإحتفاظ بالسلطة ممّا أدّى إلى أرقام هائلة من حالات العنف والاتجار بأفراد وافدين من جميع أصقاع الأرض. فالمطلوب هو تطبيق تدابير وقائية بسيطة أوصلت بها الجهات الدولية الفاعلة من أجل تجنّب هذه الحالات بسهولة في المملكة العربية السعودية. وقد أدّى التغاضي المنهجي عن محاسبة الجناة على انتهاكاتهم إلى قيام المواطنين النافذين في السلطة بانتهاك حقوق العمّال وأفراد الأسرة وهم واثقون من الإفلات من العقاب. فالنظام السعودي يولي الأهمية للإصلاحات التجميلية بدلاً من إجراء إصلاحات مهمة وذات جدوى، ويقدمها للمجتمع الدولي على أنها تغييرية ولكنها ليست أكثر من واجهة تحجب الحماية أو العدالة للضحايا.

إنّ نظامي الكفالة والوصاية الذكورية يعتبران حتى اليوم من أشكال العبودية الحديثة، وعلى هذا النحو ، فإنهما يستحقّان الإلغاء وليس الإصلاح. يجب أن يُسمَح للمرأة بحرية الزواج والطلاق دون إذن من ولي أمر ذكر أو مسؤول قضائي سعودي، ويجب معاملة المرأة على قدم المساواة مع الرجل بموجب قانون عادل. كما يجب معالجة النظام السياسي الديكتاتوري في المملكة العربية السعودية كي يعالج جذريًا سبب الاتجار بالبشر والعمل القسري. وهذا يعني خلق مساحة حرّة لعمل منظمات المجتمع المدني والسماح بالمشاركة الشعبية في مجالي التشريع والحكم من خلال انتخابات حرّة ونزيهة، وقيام سلطة قضائية مستقلة وحماية حرية المعارضة. وهذا يمرّ أولاً وقبل كل شيء عن طريق تعزيز الإصلاح الديمقراطي الحقيقي في المملكة العربية السعودية، ثم بالإلغاء الكامل لنظامي الكفالة والوصاية الذكورية وللفئات المستثناة من قانون العمل السعودي، حينئذ فقط، يمكن أن تثمر الجهود المبذولة للقضاء على الاتجار بالبشر والعمل الجبري وسوء المعاملة والإحتجاز القسري وتصبح أكثر فعالية.

التوصيات

توصيات في السياسة المحلية

الإصلاح القانوني

- توسيع نطاق الحماية المنصوص عليها في المادة ٧ من قانون العمل السعودي لتشمل جميع أفراد القوى العاملة في المملكة العربية السعودية من خلال التدابير التالية:
 - السماح لجميع الأجانب بالحصول على تأشيرات خروج دون إشراف أصحاب العمل من خلال تنفيذ فترات عفو روتينية والتعاون مع سفارات العمّال المهاجرين، وتحديدًا من بلاد جنوب و جنوب شرق آسيا ودول الشرق الأوسط وذلك لتوفير وثائق سفر مؤقتة للعمّال المهاجرين الذين صودرت أوراقهم.
 - السماح بالعمل النقابي للعمّال المهاجرين .
 - التأكد من مطابقة تحديد مصطلحات العبودية أو العمل القسري وغير الطوعي مع المعايير الدولية.
- إصلاح المواد التالية من قوانين الأحوال الشخصية السعودية:
 - المادتان ١٣ و ١٥: السماح للمرأة بحرية اختيار زوجها دون إذن ولي أمرها.
 - المادة ٤٢: إلغاء واجب المرأة بالتزام الطاعة المطلقة لزوجها.
 - المادة ٥٧: منح المرأة حق حضانة أطفالها في حالات الطلاق والزواج مجددًا.
 - المادة ١٣٧: إلغاء وصف الآباء ب"الأوصياء" الوحيدين على أولادهم.

بشأن العمّال المهاجرين والأجانب

- توفير ضمانات مالية لتمكين العمّال الأجانب من التصرف بحساباتهم المصرفية وبأصولهم في حالة انتهاء صلاحية وثائقهم لتسهيل عودتهم إلى أوطانهم.
- منح الرعايا الأجانب الذين لديهم أطفالًا من آباء سعوديين الحق بالتنقل بحرية داخل المملكة وخارجها وتوسيع هذه الحقوق لتشمل الأطفال.
- إضفاء الصفة المؤسسية على السبل القانونية التي تركّز بشكل خاص على تقديم المساعدة القانونية والمشورة للمهاجرين الأجانب والتعاون مع الهيئات الدولية مثل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، لضمان وجود مساءلة عن الانتهاكات ولحماية حقوق ضحايا الاتجار بالبشر والعمل القسري.
- إزالة سلطة الكفيل في إعطاء الإذن بتنقل الأجانب في المملكة العربية السعودية سواء أكانوا موظفين أو أزواج وأطفال.
- إصلاح التشريعات التي تلزم الزائرات والمقيمات بالحصول على كفيل لدخول البلاد .
- تعديل الأحكام المتعلقة بالعمّال الهاربين من أرباب العمل المسيئين بهدف الحماية وتأمين سبل عيش أفضل.

توصيات لصانعي السياسات الدوليين

دعوة النظام السعودي إلى:

- إلغاء نظام الوصاية والكفالة الذكوريين، وإعادة الضحايا المحتجزين جبرياً في المملكة العربية السعودية بسبب الأنظمة القمعية.
- حظر استخدام "جواز مرور" للأطفال الذين يحملون جنسية دولة أخرى والتي تصدر كوثيقة سفر مؤقتة عن حكومة المملكة العربية السعودية للخروج من الدول الأخرى والعودة بها إلى المملكة.
- تحميل النظام الحاكم مسؤولية التزامه الموقع بشأن اتفاقية الرق لعام ١٩٢٦ والاتفاقية التكميلية لعام ١٩٥٦ بشأن إلغاء الرق.
- الضغط على الحكومات لتنظيم نشر العمال في المملكة العربية السعودية الذين لا يتمتعون بالحماية بموجب المادة ٧ من قانون العمل إلى حين يوسع النظام التشريعات التي تحدّد التدابير القانونية الشاملة لمنع وإنهاء الانتهاكات.
- دعم المجتمع المدني والمنظمات الشعبية التي تدافع عن ضحايا الاتجار وتؤيد الإصلاح الديمقراطي في المملكة العربية السعودية.
- إجراء تحقيقات مستقلة في الحالات الخطيرة التي يجري فيها إساءة معاملة العمال المهاجرين من قبل أصحاب العمل ومن وكالات التوظيف من خلال إنشاء مساحات مخصصة في القنصليات والسفارات لسماع ضحايا الاتجار ودعمهم، وضمان سماع قصصهم على المستوى الدولي وتسهيل الحصول على المساعدة اللازمة.
- الدعوة إلى المساواة بين الجنسين من خلال تطبيق نفس المبادئ التي استخدمت للترويج لحق المرأة في السفر والقيادة وذلك بهدف تنفيذ قوانين الحضانة المحايدة لحماية النساء والأطفال من معاملة الذكور المسيئة.

توصيات للشركات العالمية والمشاهير والشخصيات العامة

- عدم المشاركة بالنشاطات الترفيهية أو "الغسيل الرياضي" أو الصفقات التجارية مع رعاة يسهلون انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرّض لها العمّال المستضعفون في المملكة العربيّة السعوديّة. فقد اعتمدت معظم الشركات في المملكة العربيّة السعوديّة على نظام الكفالة واستبعدت المادة ٧ للعمّالة الوافدة.
- التشجيع على إلغاء نظامّي الكفالة والوصاية الذكورية ، وإنهاء التمييز بين العاملين من البلدان النامية في آسيا وأفريقيا وضدّ النساء في القانون والممارسة من خلال الاستفادة من التجارة أو الترفيه وتسليط الضوء على هذه القضية.
- دعم المنّظمات الشعبيّة ومنّظمات المجتمع المدني التي توفّر منصّات آمنة للإتجار بالبشر وضحايا العمل القسري للتحدّث علانية ودفع الحملات لإنهاء نظام الوصاية والكفالة الذكوريين والضغط على الحكومة لإنهاء هذه الأنظمة القائمة على التمييز.

توصيات للجمهور الأوسع

- الامتناع عن حضور الفعاليات الترفيهية أو الأحداث الرياضية التي ترعاها الحكومة عند زيارة المملكة العربيّة السعوديّة. فالفعاليّات التي ترعاها الأسرة الحاكمة تصرف الانتباه عن سجّلها الحافل بالانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان، وأهمّها الاتجار بالبشر والعمل القسري.
- دعم المجموعات المجتمعيّة المحليّة وجهود المجتمع المدني لخلق مساحات آمنة للناجين من الاتجار بالبشر والعمل القسري للتعبير عن تجاربهم ومبادراتهم التي تهدف إلى إنهاء نظامي الكفالة والوصاية الذكورية.